



مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
قسم الدراسات والتقارير الخاصة

اللجوء الفلسطيني السوري في لبنان

بحث ميداني يرصد أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان خلال الفترة
الممتدة من كانون الثاني – يناير / ٢٠١٣ ولغاية كانون الأول – ديسمبر / ٢٠١٨
إعداد الباحث إبراهيم العلي



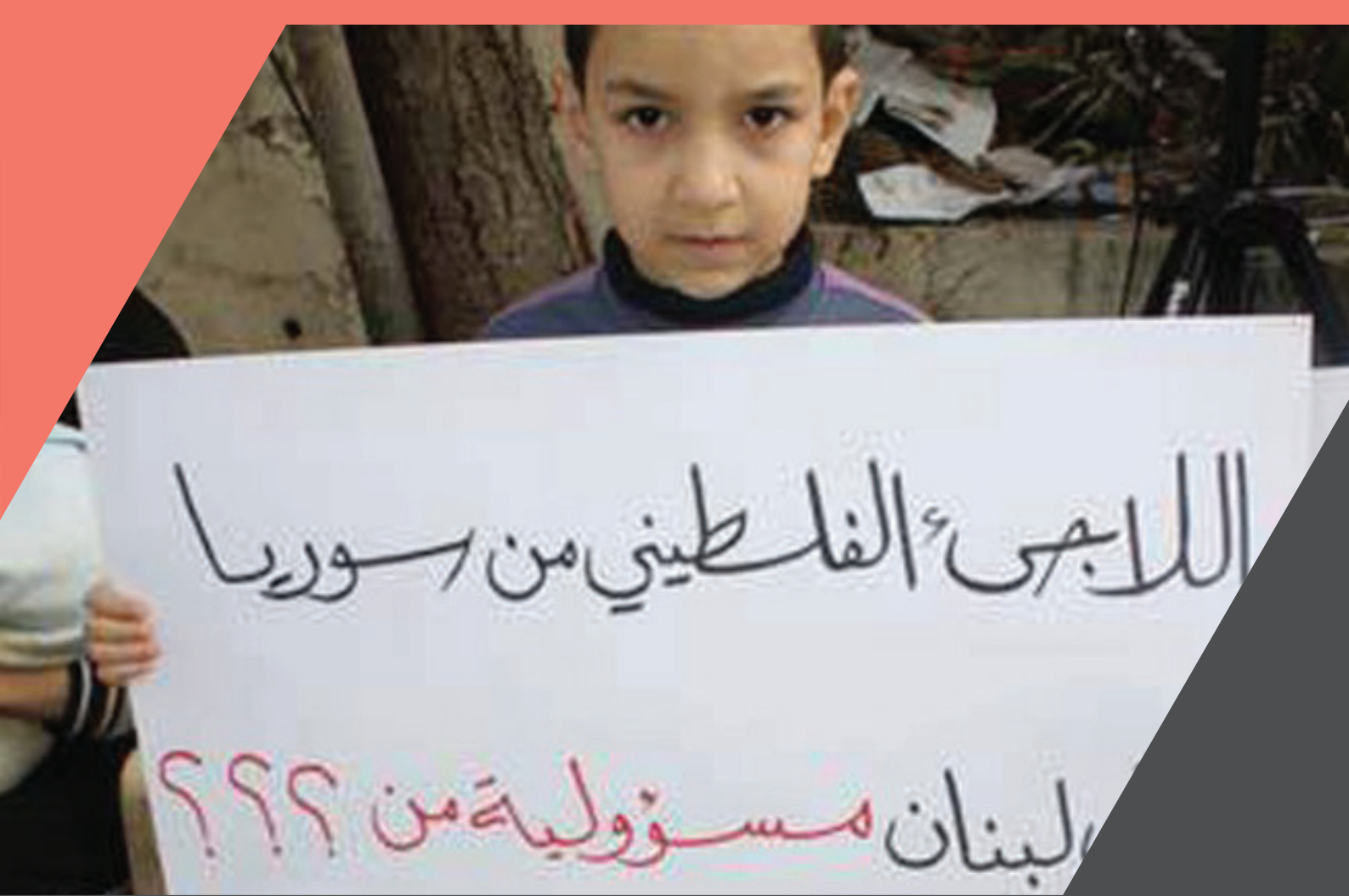
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتوى

٦	تقديم
٨	اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان - التعداد والخصائص
١٠	اللاجئون حسب جهة القدوم
١٠	خصائص المجتمع الفلسطيني السوري اللاجئ إلى لبنان
١٠	توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان
١١	عوامل انخفاض أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:
١٢	حقائق ومعلومات حول أوضاع فلسطينيي سورية
١٦	الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان
٢٠	التشدد في الدخول ومحدودية التنقل
٢٢	أبرز انتهاكات حقوق اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان
٢٧	دعوات فلسطينية ولبنانية للعودة الى سورية
٣٠	الواقع المعيشي للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان
٣١	مراكز الإيواء
٣١	مراكز إيواء البقاع
٣٢	مراكز إيواء مدينة صيدا
٣٣	مراكز إيواء مدينة صور
٣٦	الواقع الإغاثي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان
٣٨	اللاجئون الفلسطينيون في البقاع اللبناني وفصل الشتاء
٤٠	الأوضاع الأمنية في المخيمات الفلسطينية وانعكاساتها على فلسطينيي سورية
٤٠	فلسطينيو سورية في مخيم عين الحلوة
٤٣	الهجرة والطريق إلى أوروبا
٤٤	”مبرارات“ الهجرة
٤٦	الطريق إلى أوروبا من لبنان
٤٨	الواقع التعليمي لطلاب فلسطينيي سورية اللاجئين في لبنان
٥١	أبرز وجوه معاناة الطالب الفلسطيني في لبنان
٥١	التعليم الجامعي عقبات وتحديات
٥٣	الوضع القانوني لطلاب الشهادات الإعدادية والثانوية
٥٤	طلاب الشهادات المتوسطة والثانوية «المنهاج السوري» لبنان
٥٥	التعليم والأوضاع الأمنية داخل المخيمات
٥٥	معوقات الالتحاق بالتعليم الأساسي

المحتوى

٥٨	الواقع الصحي للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان
٦٠	معاناة ونداءات ومناشدات
٦١	أيام طبية مجانية ومبادرات فردية
٦٢	استجابة الأونروا لأزمة اللاجئين الفلسطينيين من سورية
٦٣	التدرج في وقف المساعدات
٦٤	برنامج الـ PRS
٦٥	الإحصاء
٦٧	تداعيات تقلصات الأونروا على فلسطيني سورية في لبنان
٦٧	على الصعيد المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان
٦٨	عمالة النساء والأطفال
٦٨	التسرب الدراسي
٦٩	ازدياد حالات الهجرة غير الشرعية
٧٠	الهجرة المعاكسة إلى سورية رغم المخاطر الشديدة التي تعترضها
٧١	التوجه إلى الفصائل والتنظيمات المسلحة بمختلف توجهاتها
٧٢	الحراك الفصائلي والشعبي ضد قرارات الأونروا
٧٢	اعتصامات
٧٦	الحراك الأهلي الفلسطيني - السوري – لجنة فلسطيني سورية في لبنان نموذجاً
٧٧	مبادرات مميزة لمؤسسات مجتمع أهلي فلسطيني
٧٧	مجمع الكنائس للخدمات الاجتماعية
٧٨	مركز آفاق التعليمي
٧٩	تجمع معلمي فلسطيني سورية
٨١	تجمع عمال فلسطيني سورية
٨٢	لجنة فلسطيني سورية نموذجاً
٨٢	الأهداف
٨٣	الوسائل
٨٣	أبرز الإنجازات
٩٣	المراجع



تقديم

«

دخلت المخيمات الفلسطينية في سورية إلى حلبة الصراع السوري السوري الذي بدأ في آذار-مارس ٢٠١١ على شكل حراك شعبي تحول فيما بعد إلى اقتتال عسكري، امتدّ إلى معظم الأراضي السورية؛ راح ضحيته عشرات الآلاف من أبناء الشعب السوري بين قتيل وجريح ومعتقل ومفقود.

وأضحى اللاجئون الفلسطينيون في سورية يعانون من تبعات تلك الحرب، وطال المخيمات ما طال الجغرافية السورية من قصف ودمار لبيوتها واعتقال وقتل لأبنائها، رغم النداءات المتكررة لتحبيدهم عن الصراع، واحترام الوجود الفلسطيني باعتباره وجوداً مؤقتاً لن يكون طرفاً في أي صراع داخلي في دول اللجوء.

إلا أن تفاقم الأزمات الأمنية والإنسانية في سورية؛ أدى إلى النزوح المتكرر للاجئين الفلسطينيين داخلياً، حيث قدرت الأونروا أن حوالي ٢٦٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني أصبحوا مهجرين داخل سورية و١٢٠,٠٠٠ مهجرين خارجها.

ويعُدُّ القطر اللبناني البلد الأقرب للجمهورية العربية السورية، حيث توجّه إليه في بداية الأزمة عدد كبير من اللاجئين سواء السوريون أم الفلسطينيون، وساعد في ذلك القوانين والإجراءات التي كانت تسمح للسوري وللفلسطيني السوري بالدخول إلى لبنان على الهوية الشخصية، إلا أنها قيّدت دخول اللاجئين الفلسطينيين السوري بشرط الحصول على موافقة مسبقة من إدارة الهجرة والجوازات، ويتوجب عليه دفع ثمن تأشيرة الدخول «الفيزا» بما يقدر بحوالي الـ (١٧\$)، بينما لا يتوجب على المواطن السوري أية تكاليف أو إجراءات مسبقة، إلا أنه أمام حالات اللجوء الكبيرة اتخذت السلطات اللبنانية إجراءات مشددة للحدّ من تدفق اللاجئين إليها.

يتناول هذا التقرير الواقع المعيشي والإنساني والصحي والتعليمي للاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان، ودور الأونروا والحراك الأهلي الفلسطيني السوري.

يسلط التقرير الضوء على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان خلال الفترة الممتدة من بداية ٢٠١٣ - العام الذي شهد اللجوء الأكبر، خاصة بعد تهجير سكان مخيم اليرموك ومخيمات ريف دمشق - ولغاية عام ٢٠١٨ الذي شهد دعوات فلسطينية ولبنانية لإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى مخيماتهم في سورية.

يشار إلى أن هذا التقرير الذي هو حصيلة رصد ميداني يأتي ضمن مجموعة من التقارير الخاصة، التي يعمل عليها قسم الدراسات والتقارير الخاصة في مجموعة العمل، ليكون مرجعاً للباحثين في مجال اللاجئين الفلسطينيين عموماً، واللاجئين الفلسطينيين من سورية خصوصاً.



« اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان - التعداد والخصائص

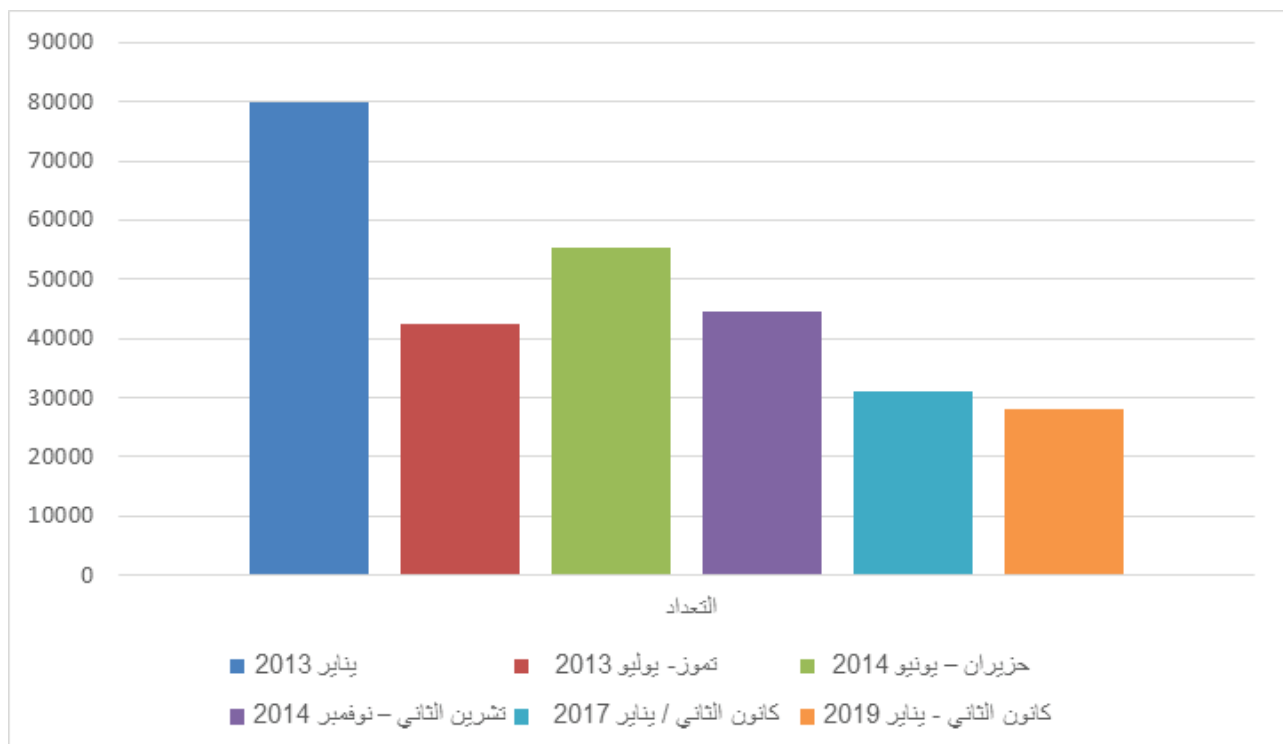
فرّ اللاجئون الفلسطينيون في سورية من جحيم الأزمة السورية إلى لبنان، الذي وجدوا فيه -في بداية الأزمة- ملاذاً آمناً وسهلاً يأوون إليه، باعتباره البلد الأقرب الذي سمح بدخولهم دون وجود للتعقيدات التي فرضها لاحقاً، حتى وصلت أعداد اللاجئين إليه مع بداية عام ٢٠١٣ إلى قرابة الثمانين ألف (٨٠,٠٠٠) لاجئ، خاصة بعد قصف مخيم اليرموك -المخيم الأكبر للاجئين الفلسطينيين- وتهجير غالبية سكانه نهاية عام ٢٠١٢.

إلا أن أعداد اللاجئين انخفضت إلى ٤٢,٤٤٤ لاجئاً في تموز- يوليو ٢٠١٣، وفي بداية حزيران - يونيو ٢٠١٤ عادت الأرقام لترتفع حتى ٥٥,٤٠٩، وفي تشرين الثاني - نوفمبر ٢٠١٤ أعلنت الأونروا أن الإحصائيات تشير إلى أن أعداد اللاجئين قد تقلّصت إلى ٤٤,٤٣١ لاجئاً.

وبحسب إحصائيات الأونروا التي أعلنتها خلال إطلاق «نداء سورية الطارئ» يوم ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ في بيروت، بحضور المدير العام للوكالة في لبنان «حكم شهوان»، والمدير العام السابق للأونروا في سورية «ماتياس شمالي»، فقد قُدِّرَت أعداد من تبقى من الفلسطينيين الذين لجؤوا من سورية إلى لبنان بحوالي الـ ٣١٠٠٠ لاجئ فلسطيني، فيما صرح السيد بيير كرينبرول في بداية ٢٠١٩ إلى وجود ٢٨٥٩٨ لاجئاً فلسطينياً من سورية في لبنان.

في المقابل فإنَّ إحصائيات مشروع التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان -التي صُدِّرَت يوم ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، وقد نفَّذَت المشروع «لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني» بالشراكة مع إدارة الإحصاء المركزي اللبناني، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- أشارت إلى انخفاض العدد إلى نحو ١٨٦٠١ نسمة، بمعدل ٤٤٥٦ عائلة تتوزع على المناطق الخمس في المدن اللبنانية بنسب متفاوتة.

مخطط بياني يظهر انخفاض أعداد اللاجئين من سورية إلى لبنان خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٣ و ٢٠١٩ بحسب إحصائيات الأونروا



اللاجئون حسب جهة القدوم

وضحت بيانات الأونروا في لبنان حسب إحصائيات اللاجئين في حزيران ٢٠١٣ أن اللاجئين الفلسطينيين من مخيم اليرموك؛ شكلوا النسبة الأكبر، فقد بلغت نسبتهم إلى المجموع العام ٥٩,٠١٪، تلاه مخيم السبيينة ٢١,٨ ثم مخيم خان الشيخ ٧,٠٥٪، ثم مخيم السيدة زينب ٥,٣٩٪ ثم مخيم خان دنون ٠,٥٣٪ ثم مخيم جرمانا ٢,٢١٪، بالإضافة إلى ١٧,٦٢٪ من مناطق أخرى من سورية.

ولكن إحصائيات الأونروا نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ بينت أن ٩١,٤٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان لجؤوا من مناطق دمشق ومخيماتها، بينما شكل اللاجئون من بقية المناطق السورية (الوسط -الشمال - الجنوب) ٨,٥٤٪.

خصائص المجتمع الفلسطيني السوري اللاجئ إلى لبنان

يبلغ متوسط أعمار اللاجئين الفلسطينيين من سورية ٢٥,٦ سنة، حيث إن نسبة الإناث بلغت ٥٤٪. وبينت الدراسة التي أطلقتها الأونروا بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت في أيار مايو ٢٠١٦، أن حجم الأسرة الفلسطينية السورية ٥,٦ أفراد، وأن نسبة الإعالة هي ٦٦٪، ومتوسط عمر رب الأسرة هو ٤٧ سنة، وكذلك أشارت الدراسة إلى أن ٢٤٪ من الأسر تعولها امرأة، وأن ٥٢٪ من الأسر يبلغ فيها رب العائلة ما بين ٣٥-٥٤ عاماً، وأن ١٢٪ منها فوق الـ ٦٥ عاماً.

كما بينت الدراسة السابقة أن ٦٧٪ من الفئة العمرية فوق ١٨ سنة متزوجون، في حين أن ٢٤٪ عازبون، و٦٪ أرامل.

توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان

توزع اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان على المناطق الخمس في المخيمات والتجمعات والمدن اللبنانية، حيث تتوزع العائلات بنسبة 49.83

% داخل المخيمات و50.17 % خارج المخيمات، وأشارت البيانات إلى أن النسبة الأكبر من العائلات قد لجأت إلى منطقة صيدا، حيث بلغت النسبة 32.07% ثم منطقة البقاع 16.20%، ثم بيروت 18.96%، ثم صور 17,23% وأخيراً في منطقة طرابلس 15.53 %.

عوامل انخفاض أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:

يعزى الانخفاض الكبير في الأعداد إلى عدة عوامل يمكن إجمالها بما يلي:

1. الإجراءات المتشددة التي اتخذها الأمن العام اللبناني عند الحدود؛ حالت دون تمكّن اللاجئين من الدخول إلى لبنان، بعد إقرار إغلاق الحدود في وجه الفلسطينيين من قبل الحكومة اللبنانية.
2. العودة إلى سورية تحت الضغط المعيشي الخانق، الذي لم يستطع اللاجئ التأقلم معه، ففضل أن يموت تحت القصف عوضاً عن الموت جوعاً.
3. العودة بقصد استصدار بعض الأوراق الثبوتية أو التواصل مع الأهل، أو بغية تسجيل الخروج كي لا تترتب على اللاجئين غرامة التأخير عند تجاوز العام المسموح لهم بالإقامة فيه، وعدم السماح لهم بالعودة من قبل السلطات اللبنانية.
4. هناك من دخل بقصد العبور إلى دول أخرى وغادر عبر مطار بيروت، وسجل بياناته لدى الأونروا في لبنان.
5. الهجرة المستمرة لفلسطينيين سورية من ناحية، وعمليات لمّ شمل العائلات ضمن ملفات اللجوء إلى أوروبا من جهة أخرى.
6. انتشار البطالة، والتقليصات الإغاثية سواء المقدمة من الأونروا، أو المؤسسات والجمعيات الإغاثية.
7. انخفاض وتيرة العنف في بعض المناطق في سورية.



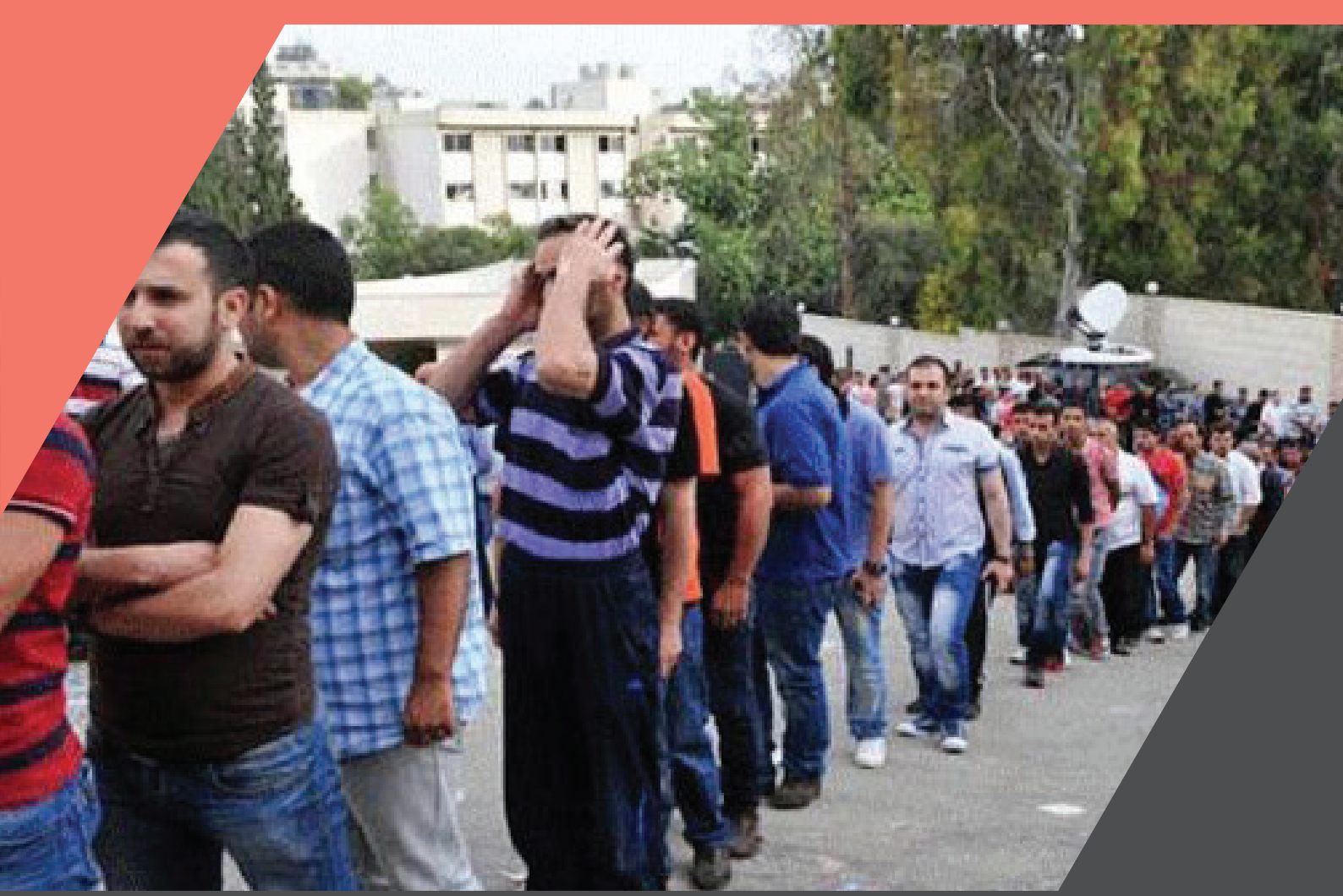
« حقائق ومعلومات حول أوضاع فلسطينيي سورية حسب الدراسة التي أعدتها الأونروا مع الجامعة الأمريكية في بيروت ٢٠١٥

١. يبلغ متوسط أعمار اللاجئين القادمين من سورية إلى لبنان ٢٥,٦ سنة.
٢. حجم عائلات اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان هو أكبر من حجم أسر اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، حيث يبلغ ٥,٦ أفراد مقارنة بـ ٤,٥ أفراد.
٣. يبلغ متوسط عمر رب الأسرة للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان ٤٦ سنة.
٤. إن ٢٤ ٪ من الأسر تعولها امرأة، و ٥٢ ٪ من أرباب العائلات بعمر ما بين ٣٥ - ٥٤ عاماً، و ١٢ ٪ منها فوق الـ ٦٥ عاماً.
٥. ٦٧ ٪ من الفئة العمرية فوق الـ ١٨ سنة متزوجون، في حين ٢٤ ٪ عزاب، و ٦ ٪ أرامل.

٦. يعيش ٩,٢٪ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية في فقر مدقع (حيث لا يتمكن ٣٥٠٠ لاجئ من تلبية الحاجات الغذائية الأساسية)، في حين أن ٨٩,١٪ منهم فقراء في العموم (٣٥٠٠٠ لاجئ لا يمكنهم تلبية الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية).
٧. يبلغ متوسط إنفاق الفرد من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان أقل من ١٤٠ دولاراً أمريكياً في الشهر، فيما يبلغ متوسط الإنفاق الشهري للفرد من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان حوالي ١٩٥ دولاراً أمريكياً، والمواطن اللبناني ٤٢٩ دولاراً أمريكياً.
٨. معدلات التحاق اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية بالتعليم أقل من معدل التحاق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والأسباب تتراوح بين بعد مسافة المدارس والجامعات، والقيود المفروضة على التنقل وانعدام الإمكانية لشراء اللوازم المدرسية.
٩. نسب التحاق اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان ٨٨,٣٪ في الابتدائية و ٦٩,٦٪ في الإعدادية، و ٣٥,٨٪ في الثانوية، ونسبة التحاق الطلاب الذين يقطنون داخل المخيمات بالمدارس أعلى بكثير (٩٣,٧٪) مقارنة بالطلاب الذين يقيمون في مناطق خارج المخيمات (٨٢,٦٪)، مما يدل على احتمال التأثير السلبي للقيود المفروضة على الطلاب بالنسبة إلى حركة التنقل، ما يجعلهم يحجمون عن الحصول على التعليم خارج المخيمات.
١٠. يبلغ معدل البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية ٥٢,٥٪، ويتوزع بنسبة ٤٨,٥٪ بالنسبة للرجال، و ٦٨,١٪ لدى النساء.
١١. تعمل الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان في وظائف منخفضة الأجر، تخضع في معظم الأحيان إلى ظروف عمل قاسية واستغلالية وغير آمنة.

١٢. يتقاضى ٥٣,٤٪ من العمال (من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية) أجورهم يومياً، في حين أن الأغلبية (٩٧,٧٪) لديهم اتفاقيات شفوية فقط مع أرباب عملهم، ما يسمح بإنهاء التوظيف في أي وقت من دون إشعار مسبق، وعلاوة على ذلك لا يحصل ٩٨,٢٪ من العاملين على إجازة مرضية أو سنوية.
١٣. معظم اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان يعتمدون اعتماداً كبيراً على خدمات الأونروا الصحية والاجتماعية، ووصلت نسبة معاناة فرد واحد على الأقل من مرض مزمن داخل الأسرة إلى ٨٣٪ بين أسر اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية.
١٤. ١٠٪ من أفراد أسر اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية يعانون من إعاقة.
١٥. يتمتع ٦٪ فقط من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية بالأمن الغذائي، ويعاني ٦٣٪ منهم من انعدام الأمن الغذائي الحاد.
١٦. يخضع اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سورية إلى لبنان لقيود قانونية وقيود على حركة تنقلهم، ويعتبر وصولهم إلى سوق العمل أمراً غير آمن، كما أنهم يخضعون لظروف عمل استغلالية.
١٧. يعيش ٤٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية في ظروف سكنية صعبة ومكتظة جداً، وتعاني ٨١,١٪ من منازلهم من الرطوبة، و٦٨٪ منها من تسرب المياه، و٥٦,٤٪ منها من سوء التهوية، وتعتبر ٥٧,٦٪ منها مظلمة جداً.
١٨. يعيش اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سورية في خوف دائم من الترحيل، الذي يرتبط بالانخفاض الملحوظ لتسجيل الطلاب غير المقيمين في المخيمات، مقارنة مع سكان المخيم واللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان في المدارس، إذ يخشى نحو ٦٠,٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان من ترحيلهم، ويخشى ٦٧,٨٪ على سلامة أسرهم.

١٩. يعبر ٥٧,١٪ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية عن الشعور بعدم الأمان بسبب البيئة الاجتماعية من حولهم.
٢٠. باستخدام مؤشر فقر متعدد الأبعاد الذي يشمل التعليم والعمل بالإضافة إلى النفقات، يعتبر نحو ٦٤٪ من اللاجئين القادمين من سورية إلى لبنان من الفقراء. (١)



« الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان »

تتعامل الحكومة اللبنانية مع الفلسطينيين اللاجئين من سورية كرعايا وضيوف، وليس كلاجئين بسبب الظروف القسرية التي دفعتهم للجوء، ما يعني وجوب استيفاء شروط دخول الأجانب إلى لبنان في لحظات قد تكون هي الأخيرة في حياته، فهو مطالب بدفع ثمن الفيزا أي ما يعادل \$ ١٧ للفرد الواحد عند نقطة الدخول (المصنع اللبناني) إلى الأراضي اللبنانية، التي تعطيه الحق في البقاء فيها لمدة أسبوعين فقط، ليصبح بعد ذلك بنظر القانون اللبناني، «مقيماً غير شرعي».

وتدرّجت المديرية العامة للأمن العام اللبناني في التعامل مع فلسطينيي سورية من حيث الإقامة، ففي بداية اللجوء كان الأمن العام اللبناني يقوم بتجديد الإقامات بشكل روتيني لمدة شهر، على ألا تتجاوز إقامتهم في لبنان السنة، وهو ما شكل تحدياً كبيراً لدى اللاجئين الذين مضى على وجوده في

لبنان عاماً كاملاً، فكان وقتئذٍ أمام ثلاثة خيارات لا غير، إما أن يتواري في بيته، أو أن يغادر لبنان هو وأسرته إلى سورية، أو أن يدفع مبلغ ٢٠٠ \$ عن كل فرد من أفراد العائلة تحت مسمى تجديد الإقامة، وفي ذلك إرهاب كبير في ظل الأزمة التي يحيونها داخل لبنان.

وفي ٢٥ أيلول - سبتمبر ٢٠١٤ صدر قرار عن مديرية الأمن العام اللبناني يجيز للاجئين الفلسطينيين تجديد الإقامة مجاناً، وتسوية أوضاع المخالفين منهم بشكل مجاني، وخلال مدة محددة البداية ولكنها غير محددة النهاية (٢).

في يوم ٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥، دعت المديرية العامة للأمن العام اللبناني كافة اللاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين، إلى تسوية أوضاعهم القانونية على المنافذ الحدودية، وتسديد الرسوم المترتبة عليهم. هذا وقد صدر بيان عن المديرية العامة للأمن العام، على موقعها الإلكتروني، جاء فيه: «إن المديرية العامة للأمن العام تُعلم جميع الرعايا السوريين والفلسطينيين اللاجئين من سورية، الذين دخلوا إلى لبنان قبل تاريخ ٢٠١٥/٠١/٠٥ وتخطت فترة إقامتهم المدة القانونية الممنوحة لهم لغاية أربع سنوات من تاريخ دخولهم الأراضي اللبنانية والراغبين في المغادرة، التقدم حصراً من الدوائر والمراكز الحدودية لتسوية أوضاعهم وتسديد الرسوم المتوجبة». علماً بأن الأمن العام اللبناني كان يطلب من المغادرين تسوية أوضاعهم لدى المديرية العامة للأمن العام في بيروت، والحصول على مغادرة قبل ٤٨ ساعة من يوم السفر.

(٢) تسوّى أوضاع كافة الفلسطينيين اللاجئين في سوريا المخالفين لنظام الإقامة، الداخلين بصورة شرعية أو غير شرعية (خلصة) إلى لبنان لدى مراكز الأمن العام الإقليمية ويمنحون إقامة على الشكل التالي: أولاً: الداخلون بصورة شرعية والمخالفون لنظام الإقامة (المخالفون قبل تاريخ ٢٠١٤/٠٨/٢١). تسوّى أوضاعهم ويمنحون إقامة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر ولمرة واحدة فقط دون تديريتهم أية رسوم بعد ضم المستندات المطلوبة، ووفق الآلية المعتمدة لتجديد إقامة الفلسطينيين اللاجئين في سوريا المجانية.

لا تطبق التسوية المجانية على الفلسطينيين اللاجئين في سوريا حاملي بطاقات الإقامة السنوية، الدائمة، مجاملة أو الذين منحوا مهلة للحصول على إجازة عمل.

ثانياً: الداخلون بصورة غير شرعية والمخالفون لنظام الإقامة.

تسوّى أوضاعهم بمنحهم إقامة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر ولمرة واحدة فقط، ودون تديريتهم أية رسوم وبعد ضم المستندات المطلوبة (جواز سفر أو هوية سورية أو بيان قيد فردي).

انظر موقع الأمن العام اللبناني على الشبكة العنكبوتية: http://www.general-security.gov.lb/news_det.aspx?d=١٧٥

وبتاريخ ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥، أصدر الأمن العام اللبناني قرارات جديدة تخصّ اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية، واللاجئين السوريين، ونشر تلك القرارات عبر موقعه الإلكتروني الرسمي تحت عنوان «الرعايا السوريون والفلسطينيون / تسوية أوضاع الرعايا السوريين والفلسطينيين»، حيث شمل اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية بعدة نقاط، هي:

- تسوية أوضاع الرعايا الفلسطينيين اللاجئين في سورية والمقيمين حالياً في لبنان، منذ ما قبل الأحداث السورية، للمغادرة دون وضع إشارة منع دخول بحقهم.
- ويمدّد العمل بتجديد إقامات الفلسطينيين اللاجئين في سورية لغاية ٢٠١٥/١١/٣٠ مجاناً دون استدراك الرسوم حتى لو تعدّت مدة إقامتهم السنة، وأكد القرار أنّ «على كل لاجئ فلسطيني سوري دخل إلى لبنان قبل تاريخ ٢٠١٥/١١/٠٥ وتخطت فترة إقامتهم المدة القانونية الممنوحة لهم لغاية أربع سنوات من تاريخ دخولهم الأراضي اللبنانية والراغبين في المغادرة، التقدم حصراً من الدوائر والمراكز الحدودية لتسوية أوضاعهم، وتسديد الرسوم المتوجبة»، وأضاف القرار عدة نقاط تخص الرعايا السوريين.

لقد لوحظ - ميدانياً- بوضوح تضارب الآليات حول تطبيق هذا القرار بين منطقة وأخرى من لبنان، فأحياناً يصدر قرار بتجديد الإقامات لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر، ويتقدم اللاجئ الفلسطيني للحصول على الإقامة فتستمر الإجراءات أحياناً شهراً أو شهرين، وعندما يتسلّمها يجد أن المدة الممنوحة له قد شارفت على الانتهاء.

ويوم ١٩ أيلول / سبتمبر ٢٠١٦ أصدر الأمن العام اللبناني قراراً يقضي بفرض مبلغ ٣٠٠ ألف ليرة لبنانية، ما يعادل ٢٠٠ \$ على اللاجئين الفلسطينيين السوريين مقابل تجديد إقامتهم لكل من بلغ عمره ١٥ عاماً، وذلك لمدة ستة أشهر فقط، تمديد لستة أشهر أخرى مجاناً بالنسبة

لكل من مضى على وجوده في لبنان أكثر من عام، بينما فُسح المجال لمن لم يتم الـ ١٥ عاماً للتجديد المجاني.

وفي يوم ١٣- تموز/ يوليو ٢٠١٧ صدر قرار يقضي بتجديد إقامات الداخلين إلى لبنان قبل ٢٠١٧ لمدة ستة أشهر مجاناً قابلة للتجديد، حيث دعت المديرية العامة للأمن العام اللبناني اللاجئين الفلسطينيين السوريين المقيمين على أراضيها بصورة شرعية أو غير شرعية المخالفين لنظام الإقامة، التقدم من مراكز الأمن العام لتسوية أوضاعهم القانونية مجاناً، بعد ضم المستندات المطلوبة ووفق الآلية المعتمدة لتجديد إقامة الفلسطينيين اللاجئين في سورية، في حين رفضت مديرية الأمن العام تجديد الإقامات لكل من غادر لبنان ولا يحمل إقامة متعددة، ولو ليوم واحد وعاد إليه خلال ٢٠١٧.

كما صدر يوم ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ تعميم قضى بتسهيل تنفيذ وثائق الزواج والولادة العائدة للفلسطينيين السوريين، حيث أصدر المدير العام لمديرية الأحوال الشخصية، العميد إلياس خوري مذكرة خاصة باللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية تحمل الرقم ٢/٦٤ بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٠٥ وتنص تعطف على المذكرة رقم ٢/٤٣ الصادرة بتاريخ ٢٠١٧/٠٩/١٢، وتنص على تبسيط الإجراءات في مجال تنفيذ وثائق الزواج والولادة العائدة للفلسطينيين السوريين، والجارية على الأراضي اللبنانية.

ووفقاً للتعميم فقد جاءت هذه المذكرة نتيجةً للتنسيق بين لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والجهات المختصة كافة، بهدف معالجة المشاكل التي يواجهها الفلسطينيون القادمون من سورية فيما يتعلق بأوضاعهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، والصعوبات التي يصطدمون بها في مجال تنفيذ الأحوال الشخصية الجارية على الأراضي اللبنانية بشكل خاص.

أما الذين يعانون من وضع قانوني غير واضح، فقد كان الأمن العام اللبناني يرفض تمديد الإقامة للعديد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين بحجة غياب التعليمات الضابطة لذلك، وأصدر لبنان العديد من القرارات

التي تحدّ من دخول اللاجئين الفلسطينيين السوريين إلى أراضيهم.

وفي هذا السياق بينت الدراسة التي أطلقتها الأونروا بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت أنه «يعيش اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سورية في خوف دائم من الترحيل، الذي يرتبط بالانخفاض الملحوظ لتسجيل الطلاب غير المقيمين في المخيمات، مقارنة مع سكان المخيم واللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان في المدارس، إذ يخشى نحو ٦٠,٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان من ترحيلهم، ويخشى ٦٧,٨٪ على سلامة أسرهم. وعلاوة على ذلك، عبّر ٥٧,١٪ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية عن الشعور بعدم الأمان بسبب البيئة الاجتماعية من حولهم.

التشدد في الدخول ومحدودية التنقل

شهد النصف الأول من عام ٢٠١٤ تشديداً تجاه دخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، واعتبرت الحكومة اللبنانية بأن الإجراءات المتخذة لا تهدف لمنع الدخول إنما لتنظيمه، فقد قال وزير الداخلية اللبناني نهاد المشنوق في تصريح للإعلام في أيار - مايو ٢٠١٤ «ليس هناك أي قرار يمنع دخول الفلسطينيين اللاجئين في سورية إلى لبنان أو العبور منه»، وأضاف أن «هذه القرارات جاءت لتفادي ارتكاب أي أخطاء مستقبلية قد تؤثر على الوضع الأمني في لبنان، وعلى علاقة لبنان مع دول عربية عدة»، وبناء على ذلك فقد تم وقف منح التأشيرة التلقائية للفلسطينيين اللاجئين على الحدود، وسُمح بالدخول فقط «لمن يحمل سمة دخول مسبقة مبنية على موافقة المديرية العامة للأمن العام، أو على بطاقة إقامة (سنة واحدة - ٣ سنوات - مجاملة)، أو سمة خروج وعودة لسفارات عدة ولحين انتهاء صلاحيتها، أو تمديد الإقامة ٣ أشهر لإكمال مدة السنة بالنسبة للذين استوفي منهم رسم ٣٠٠ ألف عن سنة كاملة، وسوف يُمنح الفلسطينيون اللاجئون في سورية سمة مرور لمدة ٢٤ ساعة للقادمين عبر

مطار رفيق الحريري الدولي في حال سبق وغادر الشخص عبر المطار، أو في حال لديه إقامة صالحة في الخارج ويرغب بالعودة إلى سورية عن طريق لبنان، كما سيسمح بدخول المسافرين منهم والراغبين بالمغادرة إلى الخارج عبر مطار رفيق الحريري الدولي، على أن يكون بحوزتهم بطاقة سفر أو سمة إلى الدولة المسافر إليها».

الا أنه ومن خلال الرصد الميداني الذي قام به فريق الرصد والتوثيق؛ فقد تبين افتقار هذه القرارات إلى الآليات التنفيذية لها، مما جعل القائمين على المنافذ الحدودية يفسرونها بمزاجية تختلف من شخص لآخر.

وفيما يتعلق بالتنقل والتجوال داخل لبنان فقد صدر عن بعض البلديات تعميمٌ حددت فيه أوقاتاً معينة لتجوال اللاجئين السوريين^(٣)، وكذلك يتطلب من اللاجئين الفلسطينيين الساكنين في مخيمات الجنوب اللبناني (عين الحلوة – المية ومية – البرج الشمالي – البص – الرشيدية) الحصول على تصريح أمني للتمكن من عبور الحواجز الموضوعة على مداخل تلك المخيمات.

يشار أن هذه الحالات تمثل جزءاً موثقاً من مئات الحالات التي لم توثق، والتي يمكن مشاهدة جموعها على معبر المصنع الحدودي بين سورية ولبنان، فكل عائلة تحمل معها قصة معاناة تختلف عن الأخرى، وجميعها تركز على حالة واحدة منطلقها الحرب الدائرة في سورية، وهو ما يضع أغلب الحالات في سياق قانوني يوجب على كافة الحكومات المعنية التعامل معها بما يؤمن لها الحماية والرعاية، بل ويحملها مسؤولية تعرضها للخطر في حال وصلت أي مكان آمن.

(٣) التقرير التوثيقي الصادر عن مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية النصف الثاني ٢٠١٤ بعنوان فلسطينيو سورية لا يزال الجرح ينزف -بيان صادر عن بلدية برجا والقوى والأحزاب الوطنية -قضاء الشوف – لبنان. <http://situationreport2woundstillbleeding/pdf/ar/uk.org.actionpal.www.pdf.٢٠١٤>

أبرز انتهاكات حقوق اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان

قامت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية بتوثيق ومتابعة عشرات الانتهاكات التي تعرّض لها اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان من قبل السلطات اللبنانية، سواء على الحدود أثناء محاولتهم الدخول هرباً من أعمال العنف المستمرة في سورية، أو من هم في صدد استكمال بعض الإجراءات الخاصة بلمّ شمل المهاجرين في أوروبا، عبر السفارات الموجودة في لبنان والتي علّقت أعمالها في سورية، أو القاطنين داخل لبنان؛ فقد حددت بعض البلديات أوقاتاً معينة لتجوال اللاجئين السوريين، وكذلك أصدرت تعليمات ووضعت شروطاً على السكان الراغبين في تأجير منازلهم بحيث لا تزيد الأسرة المستأجرة عن خمسة أفراد، ومنع سكن أكثر من أسرة في منزل واحد، بالإضافة للكثير من الإهانات والمعاملة السيئة التي طالت الصغار والنساء وكبار السن».

- يوم الأحد 11 أيار - مايو ٢٠١٤ قام الأمن العام اللبناني بمنع عائلة راكان حسين (اللاجئ في هنغاريا) المكونة من أربعة أطفال برفقة عمهم، والقادمة من درعا - تجمع المزيريب للاجئين الفلسطينيين من الدخول إلى لبنان لإجراء معاملة لمّ الشمل في السفارة الهنغارية، حيث حصلت العائلة على موعد لهذه المقابلة قبل ثلاثة أشهر، وعادت أدراجها إلى سورية رغم العديد من المخاطر التي كانت تتهددها أثناء العودة ليلاً والتكاليف العالية التي تكبدتها للوصول إلى نقطة الحدود -وفق تصريحات الأب- ويتعين على العائلة الحصول على موعد جديد قد يكلفهم انتظاراً جديداً لمدة ثلاثة أشهر أخرى.
- يوم ١٥ أيار-مايو 2014 قام الأمن العام اللبناني باعتقال الطفل طارق عنيسي (15) عاماً، عند حاجز «المعركة» على طريق مدينة صور في سرية أمن العباسية، بحجة انتهاء إقامته.
- يوم ١٧ أيار - مايو ٢٠١٤ سمح الأمن العام اللبناني للزوجة السورية

المتزوجة من فلسطيني بالدخول إلى لبنان، إلا أنه منع أبناءها الحاملين لجنسية الأب الفلسطيني السوري، وتعطي الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل "التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة (في 20/11/1989)" الطفل الحق «بالحفاظ على صلاته العائلية».

- يوم ١١ آذار/ مارس ٢٠١٥، تمكنت الطفلة رحاب من دخول الأراضي اللبنانية للحاق بعائلتها اللاجئة هناك بعد انفصال دام نحو ١٠ أشهر، وذلك بعد تدخل شخصي من قبل المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم، فقد منعت الطفلة من الدخول إلى لبنان بسبب قرار السلطات اللبنانية إغلاق الحدود أمام اللاجئين الفلسطينيين من سورية، بعدما اضطرت الطفلة إلى مغادرة لبنان في وقت سابق للذهاب إلى سورية للعلاج بسبب ارتفاع تكلفة العلاج في لبنان، وقصور برامج أصدرت شركة الطيران السورية الخاصة «أجنحة الشام للطيران» توصية عممتها على مكاتب السياحة والسفر في سورية، باستيفاء الشروط المطلوبة لسفر السوريين والفلسطينيين والعراقيين إلى الأراضي اللبنانية، وبالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين، أكد التعميم «منع دخول حملة الوثائق الفلسطينية السورية إلى الأراضي اللبنانية، وفي حال وجود تذكرة مكتملة لمحطة أخرى خارج لبنان، يبقى حصرًا في قاعة الانتظار في المطار»، وأفاد أحد اللاجئين (فضل عدم ذكر اسمه) بأن السلطات اللبنانية منعت من دخول أراضيها، رغم وجود زوجته وأبنائه فيها، حيث أفاد بأنه عند وجوده في السعودية، رفضت شركة الطيران قطع تذكرة السفر له، وذلك بحجة «أن الفلسطيني السوري ممنوع من دخول لبنان».

- في يوم ٣/ تموز- يوليو / ٢٠١٦ قام عناصر الأمن العام اللبناني بصيدا جنوب لبنان باعتقال لاجئة فلسطينية سورية مع طفليها، بحجة دخول الأراضي اللبنانية بطريقة غير شرعية، فيما صرح زوج المعتقلة لمصادر مجموعة العمل في لبنان «أن زوجته تعرضت للخديعة والنصب من قبل أحد السائقين الذين يعملون على خط المصنع، مشيرًا إلى أن

السائق قام بختم أوراقها من الأمن العام وأدخلها بطريقة نظامية، وعندما ذهبوا إلى الأمن العام لتسوية أوضاعها وتجديد الإقامة، قام الأمن العام اللبناني باعتقالها هي وأطفالها بتهمة التزوير والدخول إلى لبنان بطريقة غير نظامية“.

- ومن على الحدود السورية اللبنانية منع الأمن العام اللبناني يوم ٧/أيلول - سبتمبر/ ٢٠١٦ الطالبة الفلسطينية السورية ”آية تيسير شحادة“ من دخول الأراضي اللبنانية، رغم أنها خرجت من لبنان بشكل نظامي مع مجمّع الكنائس في شهر أيار - مايو من العام الحالي، لتأدية امتحان الشهادة الإعدادية (البريفيه) في سورية، إلا أن الشحادة أصيبت بمرض في قدمها مما اضطرها لإجراء عملية زرع مفصل في رجلها، وكان عليها البقاء ثلاثة أشهر في الفراش كي تستعيد صحتها، وبعد أن انقضت فترة النقاهة قررت العودة للعيش مع عائلتها المهجرة إلى لبنان منذ عام ٢٠١٣، والمكونة من أمها وشقيقتيها، إلا أنها عندما وصلت إلى الحدود اللبنانية منعت من الدخول إلى الأراضي اللبنانية رغم أنها تحمل رقم البرقية التي خرجت بموجبها إلى سورية، وطُلب منها الانتظار رغم الوضع الصحي الصعب، لحين تدخل السفارة الفلسطينية في اليوم التالي والسماح لها بالدخول.

- وفي ٢٣/أيلول -سبتمبر/ 2016 منع الأمن العام اللبناني على الحدود اللبنانية السورية عائلة فلسطينية سورية من الدخول إلى لبنان، حيث كانت متوجهة إلى بيروت لإجراء مقابلة لمّ الشمل في السفارة الألمانية، وقالت العائلة المكونة من أم وابنها ” إنها وصلت المعبر اللبناني عند الساعة السابعة صباحاً، وعند تقديم الأوراق اللازمة، رفض الضابط إدخال الأم بحجة أن برقية الدخول للأم لم تصل»، وأضافت م.ج ” أنها تواصلت مع زوجها في ألمانيا لعلاج المشكلة، وبدوره ذهب إلى دائرة المهاجرين ”الأوسلندر“ وأكدوا له أن المقابلة في السفارة الألمانية في لبنان تشمل الأم والابن، وتمت مراسلة السفارة التي أكدت أنها أرسلت

البرقية باسم الأم والابن، في حين أكد ضابط الأمن العام اللبناني أنه حاول الاتصال بالسفارة الألمانية عدة مرات دون جدوى ولا أحد يجيب، وأن السفارة تكذب عليهم“.

- وفي يوم ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦ اعتقل الأمن العام اللبناني اللاجئ الفلسطيني السوري «محمد الحاج أحمد» في بيروت بحجة انتهاء إقامته، وعدم تجديدها وتسوية أوضاعه القانونية.

- في الخامس من أيلول سبتمبر/ ٢٠١٥، أكدت المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) في نداء عدته بمثابة إخبار للنياحة العامة التمييزية في لبنان، تقاطع عدد من المعلومات والروايات والشكاوى عن استغلال عصابات سلب مسلحة، ومحترفة لحالة استضعاف اللاجئين من سورية (سوريون وفلسطينيون)، وسلبهم وهم في طريقهم للسفر أو لإنجاز معاملات رسمية، بعدما يستقلون حافلات النقل الصغيرة (الفانات)، مشيرة إلى أن أسباب تنامي تلك الظاهرة تتعلق بخوف اللاجئين من سورية، وخصوصاً اللاجئين الفلسطينيين؛ من الاحتجاز إذا ما تقدموا بشكاوى أمام المخافر بسبب عدم إعطائهم/ تجديد إقاماتهم من قبل الأمن العام، بالإضافة إلى خوف اللاجئين من احتمال معرفة عصابات السلب بتقديمهم شكاوى وإيذائهم، خصوصاً عندما تجري عمليات السلب في المنطقة الواقعة بين دوار السفارة الكويتية والضاحية الجنوبية، لأنهم سيضطرون إلى تقديم الشكاوى في المخفر الموجود داخل الضاحية الجنوبية.

- في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، سمحت السلطات اللبنانية للاجئة الفلسطينية السورية الطالبة «ضحى عليان» (١٨ عاماً) بدخول الأراضي اللبنانية بعد انتظار دام نحو ١٨ ساعة عند نقطة المصنع، بعد عودتها من تقديم امتحان سبر المعلومات للشهادة الثانوية العامة «بكالوريا» في دمشق، بعد بذل جهود كبيرة لإدخالها، رغم أن الأمن العام مهر على أوراقها الثبوتية منعاً من الدخول إلى لبنان لمدة ٥ سنوات.

- اعتقلت السلطات اللبنانية خلال شهر أيلول ١٠ لاجئين فلسطينيين

- سورين بتهمة انتهاء إقامتهم.
- رحّلت السلطات يوم الإثنين ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ الشقيقين الفلسطينيين السوريين «طارق وعزو الخطيب» إلى سورية، بعد وصولهما إلى مطار رفيق الحريري في بيروت قادمين من تركيا، والتي قامت بدورها بترحيلهما من منطقة الترانزيت إلى لبنان، حيث كانا متجهين إلى العاصمة الماليزية كوالالمبور.
- وفي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، منعت السلطات اللبنانية عائلة فلسطينية من الدخول إلى لبنان، رغم وجود موعد في السفارة الهولندية لإتمام إجراءات لمّ الشمل، يُذكر أن العائلة المؤلفة من امرأة وطفلين رفضت العودة إلى سورية، واعتصمت في منطقة المصنع بين الحدود السورية اللبنانية، فيما أكد ناشطون أن السلطات اللبنانية كانت قد وافقت في وقت متأخر على دخول الأم.
- في يوم 23 أيار/ مايو ٢٠١٧ احتجزت السلطات اللبنانية المسنة الفلسطينية السورية «ميسر سخيني» بعيد وصولها إلى مطار رفيق الحريري، قادمة من السعودية بهدف الوصول إلى سورية، مبررة ذلك أن لبنان يمنع دخول الفلسطينيين السوريين إلى أراضيهم.
- في يوم ٢٥ آب/ أغسطس 2017 رحّل الأمن العام اللبناني اللاجئين الفلسطينيين «لؤي رحمة» إلى الحدود السورية، متجاهلاً بذلك جميع المخاطر التي قد يتعرض لها اللاجئ بعد دخوله الأراضي السورية.
- يوم ١ آب/ أغسطس ٢٠١٨ اعتقل عناصر حاجز الموصلي التابع لقوات الأمن اللبناني بمدينة صيدا ثلاثة أطفال فلسطينيين سورين هم: «علاء الدين أسعد» (15 عاماً)، «إياد خالد» (16 سنة)، و«أحمد جلبوط» (16 عاماً) بحجة عدم تجديد إقاماتهم، في حين قام بعد عدة أيام بإطلاق سراحهم، وكان الأطفال الثلاثة لجؤوا من سورية إلى لبنان عام ٢٠١٢ مع ذويهم، ولم يغادروها إلا عام ٢٠١٧ عندما ذهبوا إلى سورية لتقديم امتحان شهادة التعليم الأساسي (البريفيه)، وعادوا إلى لبنان بموجب برقية موافقة تسمح لكل طالب فلسطيني سوري غادر

- لبنان لتقديم الامتحانات بالدخول إلى الأراضي اللبنانية.
يوم ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ أوقفت السلطات اللبنانية الطالبة الفلسطينية السورية «منار صلاح أبو صيام» ١٤ عاماً من أبناء مخيم اليرموك، بذريعة دخول البلاد خلسة وإقامتها غير النظامية في لبنان، جاء ذلك بعد حضور الشرطة إلى مستشفى الساحل الذي ترقد فيه أبو صيام للعلاج إثر تعرضها لحادث سير مع عدد من التلاميذ، أثناء عودتهم من مدرسة حيفا التابعة لـ "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا" في منطقة بئر حسن ببيروت.

دعوات فلسطينية ولبنانية للعودة الى سورية

طالب السفير الفلسطيني في لبنان «أشرف دبور» من اللجان الشعبية في المخيمات الفلسطينية يوم ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٨، العمل على تنظيم قوائم بأسماء العائلات الفلسطينية السورية المهجرة إلى لبنان الراغبة بالعودة إلى سورية، وتزويد السفارة بالكشوف حتى تتمكن من تسوية أوضاعهم لدى الجهات اللبنانية.



ووفقاً للبيان الذي عممته السفارة الفلسطينية في لبنان أن عملها ينحصر داخل الأراضي اللبنانية، حيث سيتم تسوية أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الذين يوجد عليهم مخالفات مادية من ناحية تجديد الإقامات أو الدخول خلسة إلى لبنان، دون أن يتطرق البيان إلى التنسيق مع الجانب السوري. بدورها أعلنت دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية فتح باب التسجيل للنازحين الفلسطينيين في لبنان وقطاع غزة الراغبين بالعودة إلى سورية.

وقالت دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية في بيان صادر يوم الجمعة ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠١٨ « إنها تدعو العائلات الفلسطينية اللاجئة التي نزحت من مخيماتها في سورية إلى لبنان التي ترغب في العودة إلى مخيماتها في سورية؛ التسجيل لدى اللجان الشعبية في مخيمات لبنان، حتى تتمكن الدائرة من خلال التنسيق مع سفارة فلسطين في لبنان من تسوية أوضاعهم لدى الجهات اللبنانية، وترتيب عودتهم في إطار جدول زمني وترتيبات بهذا الخصوص».

وجاءت الخطوة بعد وقت قصير من زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية لدمشق، وتلقيهم وعوداً بتسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مخيماتهم وإعادة إعمارها.

وفي يوم ٤ آب/ أغسطس ٢٠١٨ أعلنت السفارة الفلسطينية في لبنان أنها ستقدم منحة مالية للعائلات الفلسطينية السورية في لبنان لتسهيل عودتها إلى سورية، وقال أمين سر اللجان الشعبية الفلسطينية في لبنان «أبو إياد الشعلان» إنه وبناء على تعليمات سفير دولة فلسطين في لبنان، سيتم صرف مكرومة مالية من رئيس دولة فلسطين مقدارها ألف دولار أمريكي لتسهيل عملية العودة إلى المخيمات الفلسطينية في سورية.

وأكد الشعلان على أنه لا يوجد أي توجه لإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلزامياً إلى مخيماتهم المنكوبة في سورية، وأن الجهود تتركز في الوقت

الراهن على إيجاد تسويات لملفاتهم مع السلطات اللبنانية»، وأوضح «أن مخيم اليرموك هو الحالة الفلسطينية الأكبر من حيث النزوح إلى لبنان، وعندما عمّمنا على اللجان الشعبية تسجيل قوائم بالعائلات التي ترغب في العودة كان في أذهاننا العودة الإرادية، ولم نتطرق إلى أي عودة إلزامية».

وأضاف أن سفير دولة فلسطين في لبنان «أشرف دبور» تعهّد بأن يقوم بعمل تسوية لكل العائلات المخالفة سواء في الإقامة أو الدخول بطرق غير شرعية، وسيتم نقلهم بحافلات على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، مضيفاً أن نسبة ٩٥٪ من اللاجئين في لبنان جاءت من مخيم اليرموك.

وأشار إلى أن العودة محصورة بالمخيمات الآمنة وهي ضعيفة جداً، حيث لا يتجاوز العدد (١٥٠) عائلة (٣٧٠ فرداً) من أصل (٤٠٠) عائلة فلسطينية نزحت من مخيمات آمنة من سورية، وهذه العائلات تسكن في مناطق تم «تحريرها» سابقاً، وسمح للعائلات الفلسطينية بالعودة إليها مثل مخيم السبينة ومخيم الحسينية ومخيم الديابية ومخيم السيدة زينب، وذلك لتعداد سكانها ونسبة النازحين منها إلى لبنان، بحسب وصف الشعلان.

لبنانياً؛ صرّحت مستشارة وزير الخارجية اللبناني علا بطرس يوم ٢٠١٨/١٢/٢١ أن وزير الخارجية اللبناني جبران بسيل يتواصل مع كافة الأطراف الدولية المعنية لإتمام عودة جميع اللاجئين السوريين، منوهة إلى أن المخيمات الفلسطينية مكتظة ولا تحتمل استيعاب المزيد من اللاجئين.

وفي سياق ردود اللاجئين على دعوة منظمة التحرير اللاجئين للعودة وتصريحات علا بطرس؛ لاقت تلك الدعوة والتصريحات انتقادات شعبية واسعة بين الفلسطينيين، وتساءلوا عن مغزى التشجيع على عودة المهجرين الفلسطينيين في ظل دمار مخيماتهم وخاصة مخيم اليرموك، وتردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية في سورية، وقال أحد اللاجئين "إنه لا يمكن الحديث عن العودة فيما يواصل النظام السوري اعتقال آلاف اللاجئين الفلسطينيين، واستمرار الملاحقات الأمنية والسوق للخدمة الإلزامية في جيش التحرير الفلسطيني".



« الواقع المعيشي للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان

وفد اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان بدايةً إلى أقاربهم وأصدقائهم، الذين فتحوا لهم البيوت مستقبليين ومتعاطفين مع مصيبتهم، ومنهم من قام باستئجار منازل داخل المخيمات وخارجها، وبأسعار تفاوتت ما بين ٢٠٠-٤٠٠ دولار داخل المخيمات و ٥٠٠-٧٠٠ دولار ضمن المدن الرئيسية.

عملت العائلات الفلسطينية اللاجئة من سورية إلى لبنان على التأقلم مع الحالة الجديدة التي آلت إليها الأمور، وسعى بعضها للتجمع معاً في منزل واحد في محاولة للتغلب على التكاليف الباهظة للحياة وتقاسم الأجرة المرتفعة للمنازل، فتكدس أفرادها البالغ عددهم قرابة ١٤ فرداً في غرفة واحدة، مما فاقم من معاناتها وأدى إلى ظهور خلافات حادة ضمن الأسرة الواحدة وصلت إلى حد الطلاق بين الزوجين، أو اتخاذ قرار بالعودة إلى سورية، أو اللجوء إلى مراكز الإيواء.



مراكز الإيواء

قامت بعض المؤسسات الخيرية والأهلية والفصائلية الفلسطينية في بعض المخيمات والمدن اللبنانية بفتح مراكز إيواء مؤقتة للاجئين، الذين لم يجدوا سعة من المال لاستئجار المنازل أو فسحة للإقامة لدى الأقارب.

مراكز إيواء البقاع

قام مركز الغوث الإنساني للتنمية في منطقة البقاع بافتتاح ثلاثة مراكز إيواء؛ الأول في مخيم الجليل منطقة المسبح والمقبرة والذي ضم ٧٠ عائلة بمجموع أفراد ٤٠٠ شخص، والثاني في العمرية وتواجد به ٢٠ عائلة، بمجموع أفراد ١٠٠ شخص، والثالث في مجدل عنجر سكن فيه ١٨ عائلة بمجموع أفراد ٩٠ شخصاً.



مركز بلال بن رباح بعلبك مخيم الجليل

كما لجأ ٢٠ عائلة داخل مخيم الجليل في مكاتب عدد من الفصائل الفلسطينية تشرف عليهم الفصائل بالتعاون مع الغوث الإنساني. (٤).

مراكز إيواء مدينة صيدا

ضمّ مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا عدة مراكز إيواء، أهمها مجمّع جمعية البدر الذي يحتوي عدة تجمّعات للاجئين، كروضة البدر التي ضمت قرابة الـ ٢٥ عائلة، وتجمّع خيام الكرامة الذي ضم ٦٤ خيمة سكنها ٨٤ عائلة بمعدل الـ ٤٠٠ شخص، والبيت الأبيض ٢٠ عائلة، والبيت المسكون ١٥ عائلة، بالإضافة إلى مركز الكفاح الذي أشرفت عليه جمعية الفرقان بداية ثم جمعية الرأفة، والذي ضم ٤٣ عائلة تكونت من ١٧٩ شخصاً، وروضة البهاء التي قطنها ٣٧ عائلة أي ما عادل ١٧٧ شخصاً (٥).

(٤) تم إغلاق معظم هذه المراكز باستثناء مركز إيواء الجليل الذي لا يزال يضم بعض العائلات.
(٥) لازالت غالبية هذه المراكز قائمة، لكن أعداد اللاجئين فيها قد تقلص.



مراكز إيواء مدينة صور

ضمت مدينة صور العديد من هذه المراكز مثل مجمع النور وصالة أفراح أهالي لوبية، حيث قام بعض الأعيان والوجهاء من أهل قرية لوبية في مخيم البرج الشمالي بتحويل مبنى مقام سابقاً كصالة أفراح ومناسبات لأهالي المنطقة؛ إلى مركز إيواء استوعب أربع عشرة عائلة فلسطينية لاجئة من سورية بعد تقسيمه إلى غرف صغيرة صالحة للمعيشة.

كما تم التنسيق مع أصحاب بيوت غير جاهزة بشكل كامل، من أجل تقديمها للعائلات المهجرة بعد تجهيزها بخزان ماء مع حمام وأبواب^(٦).

تم إغلاق هذه المراكز وتوزع سكانها على بيوت مستأجرة ضمن المنطقة.



أما في منطقة الشمال فلا يوجد مراكز إيواء في المخيمين، ويسكن اللاجئون في بيوت أو كراجات يستأجرونها بحدود (٢٠٠-\$-٤٠٠\$)، ويوجد في مخيم نهر البارد ما يسمى بـ(الباركسات)، التي تم إنشاؤها للمهجرين من نكبة البارد ٢٠٠٧ م، وهي عبارة عن بيوت من الحديد سيئة جداً، لها مشاكل صحية واجتماعية، سكن فيها قرابة ١٥٠ عائلة مهجرة من سورية. لقد اشتركت تلك المراكز في معظمها بافتقارها إلى الحد الأدنى من متطلبات الحياة القويمة من بُنى تحتية وخدمات أساسية.





« الواقع الإغاثي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان

مع بداية الأزمة عملت على إغاثة اللاجئين العشرات من المؤسسات والجمعيات الإغاثية على مستوى لبنان، إلا أن دراسة أعلنت عنها "جمعية المساعدة الأمريكية للاجئين الشرق الأدنى - أنيرا" في نهاية شهر آذار 2013 - والتي شملت عينة مكونة من ٦٦٩ عائلة- أشارت إلى أن 82% من العائلات تتلقى مساعدات عينية من الطعام من جهات مختلفة، لكن 3% فقط تكتفي منها، في حين تلجأ العائلات الأخرى إلى شراء مستلزمات الأكل والشرب، كما أن 70% من العائلات لا تستطيع توفير ثلاث وجبات لأفرادها.

إن ازدياد عمليات اللجوء التي ترافقت مع ضعف الإمكانيات وشح الموارد التي تعاني منها المؤسسات الخيرية، بالإضافة إلى حاجات مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان -الذي يعاني أيضاً من الفقر- أدى إلى تراجع في العمل الإغاثي، واقتصاره على التوزيعات الموسمية (شهر رمضان، عيد الأضحى...) التي أحياناً لا تشمل الجميع، مما زاد من معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سورية، وساعد على توتير العلاقة مع المجتمعات المحلية المضيفة، وفي هذا السياق أبدت «سيغريد كاغ» المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان قلقها حيال الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشها اللاجئون السوريون الفلسطينيون المتواجدون في لبنان نتيجة «الحرب الأهلية الدائرة في سورية»، وأكدت «كاغ» خلال مؤتمر صحفي عقدته الجمعة ٨ يوليو/تموز ٢٠١٦ في نيويورك، أن «١٧٪ من هؤلاء اللاجئين باتوا يعيشون تحت خط الفقر».

كما ساهمت القرارات التي اتخذتها الأونروا بحق اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان في مفاقمة معاناة مئات الأسر الفلسطينية اللاجئة هناك، ففي ١٥ أيلول - سبتمبر ٢٠١٤ بلغت الأونروا حوالي ١١٠٠ عائلة فلسطينية سورية إيقاف المساعدة المالية الشهرية عنهم اعتباراً من شهر تشرين الأول - أكتوبر، كون شروط الحصول على المساعدة لا تنطبق عليهم بحسب نتائج المسح الاجتماعي الذي قامت به في شهر تموز - يوليو، مما ولد نقمة لدى الشارع الفلسطيني في لبنان بفصائله ومؤسساته الحقوقية والمدنية ولجانه الشعبية، الذين أجمعوا على بطلان هذا القرار لانعدام مقومات اتخاذه، ورأوا فيه ظلماً وإجحافاً بحق اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، واعتبروا في مثل هذه الخطوات محاولة من الأونروا للتحلل من مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

اللاجئون الفلسطينيون في البقاع اللبناني وفصل الشتاء

تُعَدّ منطقة البقاع من أشدّ مناطق لبنان برودة، بحكم موقعها الجغرافي الممتد بين سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية، وتسكن فيها ١٦,٢٠٪ من العائلات الفلسطينية السورية اللاجئة من سورية، حيث يقيم نحو ١,٦٪ منهم في مخيم الجليل في مدينة بعلبك، التي ترتفع عن سطح البحر نحو ٨٠٠ م، بينما يتوزع الباقون على مدن البقاع وبلداته البالغ تعدادها قرابة ٢٣٥ مدينة وقرية.

وعانى اللاجئون الفلسطينيون في منطقة البقاع في الأوضاع الطبيعية من شحّ المساعدات الواردة إليهم من قبل المؤسسات المعنية في العمل الإغاثي، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها وجودهم متفرقون على تلك المساحة الواسعة والممتدة، بالإضافة إلى تصنيفهم كلاجئين فلسطينيين غير معنية بهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، باعتبارهم تحت ولاية الأونروا، في حين لا وجود لخدمات الأونروا المختلفة، سواء الطبية أو التعليمية، إلا داخل المخيمات أو المدن الرئيسية.

لقد نجم عن العواصف المتكررة أضرار مباشرة أصابت معظم تجمعات اللاجئين ومخيماتهم في لبنان، تمثلت في تطاير الخيم والأسقف المعدنية لبعض البيوت، ودخول المياه إلى منازل اللاجئين، وحصول بعض الوفيات بين الأطفال وكبار السن، التي سببها الانخفاض الكبير في درجات الحرارة وشدة سرعة الرياح، وعدم وجود المحروقات أو القدرة على شرائها بعد توقف معظم المؤسسات الإغاثية عن تقديم المساعدات للاجئين.



أما عن الأضرار غير المباشرة، فكانت في أغلبها تتعلق بالأطفال الذين تعرضوا للبرد الشديد، وما ترافق معه من أزمات صحية احتاجت لفترات علاج طويلة كالربو والأنفلونزا والالتهابات الرئوية.

على صعيد ردود الأفعال تفاوت حجم الحراك والتعاطي مع ما تعرض له اللاجئون من قساوة الشتاء، فقد شهدت عدة مناطق العديد من الاعتصامات لأبناء اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان أمام مراكز الأونروا، تنديداً بتأخر الأونروا في توزيع المساعدات الشتوية على اللاجئين الذين تتفاقم معاناتهم بسبب المنخفض الجوي الذي تأثرت به المنطقة، مطالبين «الأونروا» بتحمّل مسؤولياتها تجاههم لكونها الجهة الدولية الوحيدة المسؤولة عنهم في لبنان وسورية.

كذلك عبّر المعتصمون عن غضبهم من تقصير الفصائل والسفارة الفلسطينية تجاه فلسطينيي سورية في لبنان، متهمين إياهم بعدم التفاعل مع معاناة اللاجئين والتقصير في تقديم الدعم القانوني اللازم، وعدم التحرك إلا بعد وقوع المشكلة، على حسب تعبيرهم.

الأوضاع الأمنية في المخيمات الفلسطينية وانعكاساتها على فلسطينيي سورية

توجه اللاجئون الفلسطينيون للسكن داخل وخارج المخيمات الفلسطينية في المناطق اللبنانية الخمس بنسب مختلفة، وتأثروا بالأحداث الأمنية التي كانت تشهدها بعض المخيمات بين الفترة والأخرى كما في مخيم الرشيدية في مدينة صور، أو مخيمات صيدا (عين الحلوة والمية ومية)، والتي كانت في الغالب تؤدي إلى نزوح كبير بين الأهالي بمن فيهم فلسطينيو سورية.

فلسطينيو سورية في مخيم عين الحلوة

أشارت الإحصائيات الصادرة عن الأونروا إلى أن حوالي ٣٢ ٪ من اللاجئين تواجدوا في مدينة صيدا اللبنانية ومخيماتها (عين الحلوة - المية ومية)، وبلدة وادي الزينة.

وضمّ مخيم عين الحلوة، وهو التجمّع الأكبر للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بدايةً ما يقارب ٢٤٠٠ عائلة فلسطينية مهجرة من سورية، توزعت على أحيائه المتباينة بألوانها السياسية وتقسيماتها الفصائلية دون علم منها أو إرادة مسبقة، فوجد البعض نفسه في المناطق التي تقع تحت سيطرة «الإسلاميين المتشددين»، والبعض الآخر في مناطق نفوذ حركة فتح المنقسمة أصلاً بين جماعات تتبع رئيس السلطة الفلسطينية، وأخرى لمناوئيه وغيرهما.



في بداية اللجوء، لوحظ وجود حالة استقطاب للشباب الفلسطيني السوري من قبل حركة فتح، خصوصاً أولئك الذين لجؤوا دون عائلاتهم، حيث استوعبوا ضمن برامج التدريب والحراسة مقابل الإطعام وتوفير مكان للنوم، ومبلغ زهيد من المال لا يتجاوز ٢٠٠\$. وفي هذا السياق، أفاد أحد اللاجئين بـ«أنه خضع لدورة تدريبية عسكرية برفقة ٥٠ شاباً من فلسطيني سورية في أحد تلك المعسكرات داخل مخيم عين الحلوة».

في المقابل، طبقت مراكز الإيواء الخاصة «بالإسلاميين المتشددين» نظاماً وُصف بالمحافظ جداً من ناحية منع الاختلاط والتدخين والتزام اللباس الشرعي للنساء، ومنع التصوير للأنشطة المطبقة داخل المراكز إلا في حدود ضيقة جداً، بما لا يظهر الوجوه أو الأشخاص.

حاول اللاجئ الفلسطيني السوري التعايش مع البيئة الجديدة بما يخدم وجوده المؤقت ريثما تنقضي محنته في سورية والعودة إلى مخيماته هناك، لكن تسارع الأحداث في مخيم عين الحلوة، وحالة اللا استقرار التي

يشهدها المخيم، والوضع القانوني المتأرجح والمعيشي المتردي، جعلت منه الحلقة الأضعف ليصبح بعد ذلك عرضة للاتهام والاعتقال وإصاق التهم.

ففي الأحداث التي شهدها مخيم عين الحلوة في العُشر الأخير من شهر آب/ أغسطس ٢٠١٥، سلمت حركة فتح داخل مخيم عين الحلوة اللاجئ الفلسطيني السوري علي شرشرة لمخابرات الجيش اللبناني بعدما نصبت له كميناً أمام منزله -حسب رواية الأهل- بتهمة اشتراكه في القتال إلى جانب جند الشام في معركتها مع حركة فتح، علماً بأن عائلة المتهم ساقّت من الأدلة والقرائن ما يكفي لتبرئته من هذه التهمة، وأحضرت من الشركة التي يعمل فيها علي كتاباً يثبت وجوده على رأس عمله خلال تلك الفترة.

في السياق ذاته، أُصيب اللاجئ الفلسطيني مازن منير صالح، في أثناء محاولة خروجه من المخيم وقت اندلاع الاشتباكات في حيّ الطوارئ، بطلق ناري في صدره أدى إلى وفاته بعد معاناة استمرت تسعة أيام في مشفى لبيب أبو زهر في صيدا، لكن المفاجئ بالأمر أن المشفى احتجز الجثمان حتى تسديد الفاتورة البالغة ٤٥ ألف دولار أميركي، وعندما حاول الأهل التواصل مع الفصائل المتقاتلة داخل المخيم للمساعدة في تسجية جثمان ولدهم، تنكر له الجميع، بل أكثر من ذلك، ألصقت به تهمة القتال إلى جانب جند الشام، وحُذِر من التدخل أو التوسط لأجله، علماً بأن لدى الفقيد مازن إعاقة سمعية وتعسراً في النطق، ما جعل الفعاليات والمؤسسات تستنكف عن تقديم مساعدة في سبيل ذلك، إلا الصليب الأحمر^(٧).

حركات التصرفات السابقة تجاه اللاجئين الفلسطينيين من سورية في مخيم عين الحلوة، مع ما رافقها من تحريض إعلامي، مشاعر القلق والخوف لدى العائلات التي وجدت نفسها بلا حول ولا قوة ولا جهة راعية.

(٧) أفرج فيما بعد عن الجثمان، بعد تكفل عدد من الفصائل والشخصيات والمشفى بالتكاليف.

الهجرة والطريق إلى أوروبا

لم يجد اللاجئون الفلسطينيون في سورية بيئة آمنة على حياتهم وأموالهم وأعراضهم في ظل استمرار الأعمال القتالية المستعرة في سورية، خصوصاً بعد خروج معظمهم من منازلهم لأكثر من مرة داخل سورية، ولجوء عشرات الآلاف إلى الدول المجاورة، وشكل لبنان في بداية الأزمة السورية بوابة عريضة لدخول العدد الأكبر من فلسطينيي سورية، حيث سمح بدخول اللاجئين الفلسطينيين إليه قبل اتخاذ إجراءات منع دخول شبه تام بحقهم.



إلا أن الظروف المعيشية والاقتصادية التي عانى منها الغالبية العظمى من اللاجئين؛ دفعت بهم إلى الهجرة غير النظامية من جهة وبتنظيم اعتصامات للمطالبة بالتهجير من جهة أخرى، وانتشار ظاهرة المطالبة بالهجرة الجماعية بين اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان من جهة أخرى.

فقد استطاع ناشطون من فلسطيني سورية في لبنان نهاية عام ٢٠١٤ جمع تواقيع نحو ٧٠٠٠ عائلة فلسطينية لاجئة إلى لبنان تطالب المفوضة العليا لشؤون اللاجئين UNHCR بنقل الملف إليها بدلاً من الأونروا (unrwa) لتطبيق برنامج توطين اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا أسوة باللاجئين السوريين، كما نظم العشرات يوم الحادي عشر من كانون الثاني - يناير ٢٠١٦ اعتصاماً أمام مقر السفارة الكندية في العاصمة اللبنانية بيروت، للمطالبة بالهجرة «الشرعية»، نتيجة الأوضاع المعيشية والقانونية والاقتصادية المزرية التي يعانونها في لبنان، فيما سلم المعتصمون رسالة إلى السفارة الكندية شرحوا في رغبتهم بالهجرة بعد أن خسروا كل ما يملكون في سورية جراء الصراع الدائر فيها، وما يتكبدونه من مشاق وآلام في لبنان، وطالب المعتصمون المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والسفارات الغربية في بيروت، فتح باب الهجرة للاجئين الفلسطينيين بعد أن أغلقت الحكومة اللبنانية أمامهم كل الأبواب المؤدية إلى حياة كريمة.

”مبررات“ الهجرة

وفي بحث الأسباب الداعية إلى هذه المطالب من خلال استقراء آراء الشارع الفلسطيني السوري في لبنان، تركزت المبررات على النحو الآتي:

- عدم السماح بمنح إقامات في لبنان، ولو مؤقتاً، ما يجعلنا تحت بند الملاحقة القانونية والترحيل القسري من لبنان.
- اعتبار اللاجئ الفلسطيني السوري سائحاً في لبنان، وعدم قبول تسجيله كلاجئ.
- عدم تسجيل التلميذ الفلسطيني اللاجئ في المدارس الرسمية في لبنان بسبب مخالفة موضوع الإقامة.
- عدم تسجيل المواليد الجديدة، وربط ذلك بحصول اللاجئ على إقامة في لبنان.

- عدم السماح بالعمل للفلسطينيين القادمين من سورية بصفة شرعية.
- تشتت العائلات الفلسطينية بين سورية ولبنان بسبب إغلاق الحكومة اللبنانية للمعابر الرسمية، ومنع الفلسطيني السوري من الدخول إلى لبنان.
- عجز وكالة الغوث لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) عن تقديم كافة الخدمات الإنسانية والحماية القانونية للاجئين.
- استمرار الأزمة السورية وعدم القدرة على العودة إلى المخيمات في سورية.
- الشعور بالضياع وعدم الاحتضان الذي وصل إلى جوع وتشرد وحرمان الآلاف من اللاجئين.
- النظر إلى حالات فلسطينية ناجحة (فلسطينيو أوروبا) هاجرت وتمكنت من تأمين مستقبل أبنائها، والحصول على الجنسية الأوروبية وجواز السفر الذي يمكنها من الدخول إلى كل دول العالم من دون تأشيرة، على عكس الوثيقة الفلسطينية التي لا يتمكن حاملها من التنقل فيها أو حتى العودة أحياناً إلى الدولة التي أصدرتها كما هو الحال بالوثيقة المصرية.
- أخذ العبرة والدروس من الماضي الذي أثبت عدم فائدة البقاء في الدول العربية، لأنه لا كرامة للاجئ فيها مهما طال زمن بقاءه فيها.
- تجاهل الراعي الرسمي (منظمة التحرير الفلسطينية) لقضية اللاجئين الفلسطينيين في الشتات من حيث المتابعة القانونية والإغاثة.
- غياب الحاضنة الشعبية للاجئين على الصعيد اللبناني، وعنصرية القوانين المطبقة في لبنان تجاههم.
- الاعتبار من معاناة الفلسطيني اللبناني، وسعيهم الحثيث للهجرة نتيجة الظروف التي يعيشون فيها أصلاً.
- وربّ سائل يسأل من أين يأتي اللاجئون بالأموال اللازمة للهجرة، في ظل العوز والحاجة الشديدين اللذين آلت إليهما أمورهم، فالكلفة تتراوح بين (٥٠٠٠ - ١٤٠٠٠ \$) للشخص الواحد، حسب الطرق المتبعة للوصول إلى أوروبا، إما عن طريق البحر أو البر أو الجو.

لكن بالنظر إلى الشريحة الفلسطينية التي هاجرت، فإن الطابع العام للمهاجرين هم من أصحاب رؤوس الأموال والطبقة الميسورة وأصحاب الكفاءات العلمية، كالأطباء والمهندسين والفنيين والمعلمين، فغالبية هذه الطبقة استطاعت تأمين تكاليف السفر من مدخراتها، وكانت هجرتها مبكرة نسبياً، أما بقية الشرائح فاعتمدت على الوسائل التالية في تأمين التكاليف اللازمة لذلك:

- بيع المصاغ الذهبي للنساء بالدرجة الأولى.
- بيع البيوت كما فعلت أكثر من ٦٠ عائلة فلسطينية في مخيم العائدين بحمص.
- بيع الأملاك المنقولة وغير المنقولة كالسيارات والعقارات بأسعار بخسة، فقد ثبت قيام بعض المكاتب العقارية في مدينة دمشق بشراء المنازل داخل مخيم اليرموك من أصحابها النازحين عنها رغم وقوعها تحت الحصار.
- الاستدانة من الأقارب أو المعارف، ولا سيما من هم خارج سورية.
- بيع بطاقات الصراف الآلي الخاصة بمساعدة الأونروا بنصف ثمنها، مقابل الحصول على مبلغ نقدي مستعجل.
- تأمين تكاليف سفر فرد واحد من أفراد الأسرة القادرين على لمّ شمل البقية.
- تأمين المبلغ من خلال المصادر السابقة مجتمعة.

الطريق إلى أوروبا من لبنان

اتخذ اللاجئون الفلسطينيون من لبنان إلى أوروبا العديد من الطرق الملتوية والخطرة، غير آبهين للنتائج، حتى لو كانت في بعض الأحيان تكلفهم حياتهم، بعدما استوت لديهم الأشياء.

ففي البداية، شكل مطار بيروت نحو مصر وليبيا بوابة للوصول إلى

إيطاليا عبر البحر بواسطة ما بات يعرف بقوارب الموت، إلا أنه بعد إغلاق مطار القاهرة في وجه الفلسطينيين السوريين وإغلاق مطار طرابلس الدولي في ليبيا بسبب الأحداث المشتعلة هناك، وتوقف رحلات الطيران منه وإليه، اكتشف اللاجئون طريقاً جديدة أطول مسافة وأشدّ خطورة، وهي طريق السودان بواسطة دعوة وهمية من شركة أو قريب تمكنه من الدخول، ومن هناك عبر الصحراء السودانية الليبية إلى مدينة زوارة أو بنغازي الليبيتين، ومن ثم إلى إيطاليا على متن القوارب.

وكذلك سلك اللاجئون طريق التهريب من سورية إلى تركيا بسبب عدم قدرتهم على الحصول على تأشيرة دخول نظامية، فقد لوحظ في الفترة الأخيرة عودة عائلات بأكملها من لبنان إلى سورية عبر معبر الدبوسية القريب من مدينة حمص، ومن هناك إلى تركيا في رحلة عالية المخاطر.

وبعد الوصول إلى تركيا، يتوزع اللاجئون على عدة طرق، فمنهم من يركب البحر من مرسين إلى إيطاليا مباشرة، ومنهم من يركب البحر إلى اليونان، ومن هناك يحاول الوصول براً أو جواً بواسطة جواز سفر مزور (شبيه - أو صورة بدل صورة)، ومنهم من يجتاز الحدود التركية باتجاه بلغاريا وصربيا ومقدونيا، ومنها إلى هنغاريا، ومن هناك إلى النمسا وألمانيا أو غيرها من دول أوروبا.

إن الإحصائيات التي قام بها اتحاد المؤسسات الإسلامية في مخيم عين الحلوة في مدينة صيدا اللبنانية - على سبيل المثال لا الحصر - حتى تاريخ ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، دلت على وجود ٢٥٣ عائلة فلسطينية تعول أفرادها المرأة بسبب هجرة الزوج إلى أوروبا.

في المقابل، المراقب لنتائج هجرة اللاجئين يجد أنها لم تخلُ من الحوادث التي أدت في معظمها إلى وفيات بين اللاجئين، فمنهم من ابتلعهم البحر، ومنهم من دفن في الصحراء، وكذلك منهم المفقودون لا يعلم عنهم ذووهم شيئاً، والمعتقلون في سجون عربية وغربية.



« الواقع التعليمي لطلاب فلسطيني سورية اللاجئين في لبنان

يتلقى معظم الطلاب في الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي من أبناء اللاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان تعليمهم في مدارس الأونروا الموجودة داخل المخيمات الفلسطينية وخارجها،

واتخذت الأونروا في سياق تعليم الطلاب اللاجئين من سورية عدة خطوات، ففي العام الدراسي (٢٠١٣-٢٠١٤) تم استيعاب طلاب سورية بدوام بعد الظهر (دوام مزدوج)، وتعاقدت مع معلمين مياومين لهذه المهمة ضمن ما عرف ببرنامج prs المخصص للتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين على كافة المستويات التعليمية والصحية والخدمية.

لكن مع بداية العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥ قررت الأونروا إلغاء هذا البرنامج وتحويله إلى برنامج دمجهم مع طلاب لبنان، مما جعل الكثيرين يرون في القرار سلبيات عديدة على الطلاب الفلسطينيين المهجرين من سورية إلى لبنان، كونه لا يراعي الفرق في المناهج والمستوى العلمي، بالإضافة لما سيسببه من اكتظاظ في الصفوف القائم أصلاً مع فلسطيني لبنان، حيث تم دمج وقتئذ (٧٥٠٠) طالب من فلسطيني سورية إلى جانب ما يقرب من (٣١٠٠٠) طالب من فلسطيني لبنان^(٨).

وفي أيار/ مايو ٢٠١٥ أعلنت الأونروا عن جملة تقليصات أدت إلى إلغاء عدد من المدارس، وزيادة عدد الطلاب في الصفوف الدراسية حتى ٥٠ طالباً، وإلغاء التعيينات في التعليم والصحة والإغاثة وباقي المدارس، والتهديد بطرد ٣٥٠ معلماً ومعلمة في مدارس لبنان.

العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ تم استيعاب أكثر من ٥٣١٨ طفلاً من اللاجئين الفلسطينيين من سورية في المدارس التابعة للوكالة في لبنان للعام الدراسي ٢٠١٦ في ٦٣ مدرسة من أصل ٦٧ مدرسة تابعة للأونروا في لبنان، ما استدعى ذلك أن تعمل ٥ مدارس بنظام الفترتين^(٩).

وعن نسب التحاق الطلاب اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان بالتعليم؛ فقد بينت دراسة أجرتها الجامعة الأمريكية بالتعاون مع الأونروا إلى أن ٨٨,٣٪ التحقوا في المرحلة الابتدائية و ٦٩,٦٪ في المرحلة الإعدادية، و ٣٥,٨٪ في المرحلة الثانوية، وأن نسبة التحاق الطلاب الذين يقطنون داخل المخيمات بالمدارس أعلى بكثير (٩٣,٧٪) مقارنة بالطلاب الذين يقيمون في مناطق خارج المخيمات (٨٢,٦٪). مما يدل على احتمال التأثير السلبي للقيود المفروضة على الطلاب بالنسبة إلى حركة التنقل، مما يجعلهم يحجمون عن الحصول على التعليم خارج المخيمات.

^(٨) فلسطينيو سورية لا يزال الجرح ينزف - النصف الثاني ٢٠١٤ http://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/situ/٢٠١٤_woundstillbleeding.pdf

^(٩) الاستجابة لأزمة سورية الإقليمية - نداء طوارئ ٢٠١٧ - الأونروا - مرجع سابق https://www.unrwa.org/ea_syria/resources/content/files/default/sites/pdf/lw_final_ara_٢٠١٧

كما بينت الدراسة ذاتها أن معدلات التحاق اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية بالتعليم أقل من معدل التحاق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والأسباب تتراوح بين بعد مسافة المدارس والجامعات، والقيود المفروضة على التنقل، وانعدام الإمكانيات لشراء اللوازم المدرسية (١٠).

وعلى مستوى التعليم الثانوي؛ فقد سمحت وزارة التربية والتعليم العالي بتوفير التعليم الثانوي والتعليم الفني والتدريب المهني للشباب اللاجئين السوريين (١١).

وفي نهاية أيار ٢٠١٧ قامت الأونروا باتخاذ قرارات جديدة مضمونها تخفيض نسبة الرسوب في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية من ١٠٪ إلى ٥٪، الأمر الذي اعتبره اللاجئون الفلسطينيون في لبنان خطيراً، لما يحمل في طياته من خطوات تجهيلية، من ناحية ما سينتج عن هذا القرار من تداعيات خطيرة تؤدي إلى تراخي الطلاب وعدم اهتمامهم بالتحصيل العلمي خصوصاً عند شعورهم بأنه لن يتم ترسيبهم تحت أي ظرف من الظروف، فضلاً عن أن ذلك قد يحرم المدرّس من استخدام المحفزات التي تساعد على تحسين مستويات الطلاب عندما يشعر التلاميذ أن ليس هناك من فرق بين الطلاب الذين يبذلون مجهودات كبيرة، وبين أولئك الذين لا يهتمون بدراساتهم. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الأمية وسط التلاميذ، وتراجع نسبة النجاح والتفوق في الامتحانات الرسمية في جميع مراحلها ومستوياتها.

وفي سياق ردود الفعل أصدرت لجنة المتابعة العليا للجانب الأهلية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان يوم ٢٧ أيار - مايو ٢٠١٧ بياناً استنكرت فيه قرارات الأونروا الجديدة بخصوص سياسة الترفيع الآلي، وتخفيض نسب الرسوب في مدارسها، وطالبتها بالتراجع عن هذا القرار والإقلاع نهائياً عن اتباع سياسة التجربة والخطأ في جميع البرامج

(١٠) الجامعة الأمريكية في بيروت والأونروا تطلقان دراسة حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان ٢٠١٥ <http://releases-press/newsroom/ar/org.unrwa.www/>
(١١) ورقة الاستراتيجية التعليمية في الأزمة السورية المقدمة الى مؤتمر لندن ٢٠١٦ - ص ١. مرجع سابق.

والسياسات التعليمية التي يتم وضعها من قبل إدارة الأونروا المركزية في عمان، وتنفق عليها الأموال الكثيرة، ودائماً تكون نتائجها ومخرجاتها دون جدوى- حسب البيان.

أبرز وجوه معاناة الطالب الفلسطيني في لبنان

التعليم الجامعي عقبات وتحديات

تتنوع مؤسسات التعليم الجامعي في لبنان، فهناك الجامعة اللبنانية (حكومية)، وجامعة بيروت العربية (تابعة لجامعة الإسكندرية)، وعدد من الجامعات الأجنبية الخاصة (الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اليسوعية والجامعة الأميركية اللبنانية)، إضافة إلى عدد كبير من الكليات والجامعات الخاصة التي تقدم عدداً محدوداً من التخصصات النظرية (إدارة الأعمال، علوم الكمبيوتر، التصميم والإخراج الفني، إلخ) (١٢).

يستطيع الطالب اللاجئ الفلسطيني السوري التسجيل في الجامعات اللبنانية الخاصة والحكومية، إلا أن الجامعات الحكومية تطلب تعديل شهادة الثانوية العامة من وزارة التربية اللبنانية، وكي يعادلها يحتاج إلى إقامة طالب وحتى تحصل على إقامة من الأمن العام عليك أن تكون مسجلاً في الجامعة، وتحمل إفادة تسجيل، وحتى تسجل في الجامعة عليك أن تعدل شهادة الثانوية، لذا يجد الطالب نفسه يدور في حلقة مفرغة يصعب التخلص منها.

وتقتصر الجامعات الحكومية في بعض الفروع على مدينة بيروت، مما يحرم الطلاب من بقية المحافظات اللبنانية من الوصول إليها، لكنها بذات الوقت تمتاز برمزية القسط للفروع الأدبية، حيث لا يتجاوز ٢٠٠ \$ يدفعه الطالب أول العام حصراً.

(١٢) تحديات الحصول على التعليم العالي - باسم سرحان | أيار ٢٠١١ <http://Article/com.assafir.palestine//:http>

ArticleID?aspX=١٨٨٧

فيما تتميز الجامعات الخاصة بسهولة الإجراءات في تسجيل الطلاب، خاصة الذين لجؤوا إلى لبنان في السنوات الثالثة والرابعة من دراستهم الجامعية في سورية، غير أن أقساطها التي تتراوح بين (١٠٠٠ - ٨٠٠٠ \$) بحسب الاختصاص والجامعة؛ لا يستطيع الطالب اللاجئ الفلسطيني السوري تحملها. كما تعد لغة التدريس (اللغتان الإنكليزية والفرنسية) في الجامعات اللبنانية عقبة أساسية في وجه الطالب الفلسطيني السوري الذي تعلم باللغة العربية، فأصبح بحاجة إلى العديد من دورات اللغة بالإضافة إلى مصاريف الجامعة الأخرى المرهقة.

ومن جهة أخرى استطاع بعض الطلاب الحصول على منح دراسية، إلا أن التحدي المالي لعب دوراً هاماً في عدم التسجيل، باستثناء بعض الطلاب الذين تلقوا مساعدات من قبل المؤسسات التي تُعنى بالطالب، فقد قدّمت مؤسسة صندوق دعم الطالب «صراط» -على سبيل المثال لا الحصر- مساعدات مالية لحوالي مائة طالب خلال الأعوام الدراسية (٢٠١٣-٢٠١٤، ٢٠١٥-٢٠١٦)، بالإضافة إلى تأمين حسومات مالية على الأقساط الجامعية لعدد من الجامعات الخاصة.

وفي سياق تعزيز قدرات الشباب الذي تقدمه الأونروا؛ استفاد (٣١٣) طالباً من فلسطينيي سورية من الالتحاق ببرنامج الوكالة للتعليم والتدريب التقني والمهني، الذي يقدّم دورات قصيرة الأجل وخدمات التوجيه المهني المباشر، والمخصص لدعم اللاجئين الفلسطينيين من سورية، واللاجئين الفلسطينيين في لبنان في كلية سبيلين^(١٣).

(١٣) الاستجابة لأزمة سورية الإقليمية - نداء طوارئ ٢٠١٧ - الأونروا - مرجع سابق

الوضع القانوني لطلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية

يصطدم طلاب الصف التاسع «البريفيه» والثانوية العامة داخل لبنان، مع الاشتراط الصادر عن وزارة التربية والتعليم اللبنانية بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٥؛ بأن «على الطلاب الفلسطينيين المتقدمين لفحص شهادة التاسع (البريفيه)، والمسجلين لدى مدارس وكالة الغوث للاجئين في لبنان بشكل نظامي تصديق ومعادلة جلاءات (شهادات) السنوات السابقة أصولاً من سورية»، وطالب القرار بوجود إقامات نظامية سارية المفعول للطلاب، حتى يتمكنوا من التقدم للامتحان.

لقي هذا القرار غضباً في أوساط اللاجئين، ففي ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٥، أطلق أهالي الطلاب مناشدات طالبوا فيها وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية بالسماح لأبنائهم بالترشح للامتحانات الرسمية في لبنان، وفي ٢٧ آذار/ مارس دعت حركة حماس في بيان لها الحكومة اللبنانية «إلى تصحيح أوضاع الطلاب الفلسطينيين السوريين في لبنان، وذلك بعد أن منعتهم من الترشح للامتحانات الرسمية، وعدم التعاطي مع اللاجئ الفلسطيني من سورية كمكلف أمني، بل هم حالة إنسانية معترف بها دولياً»، وعبر البيان الصادر عن مكتب شؤون اللاجئين في حركة «حماس» في لبنان «عن استغرابه لعدم السماح للطلاب بالترشح»، فيما شدد المكتب على «ضرورة معالجة جذور المشكلة التي بدأت من عدم اعتبارهم لاجئين في الدوائر اللبنانية، وبالتالي يتم التعامل معهم بطريقة ملتبسة»، وأضاف: «وإذا تعذر ذلك، فليس أقل من توفير إقامات شرعية للاجئين، وخصوصاً أنهم اضطرتهم الظروف القاهرة للجوء إلى لبنان».

وللغرض ذاته، التقى وفد من مؤسسة «شاهد» الحقوقية برئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني حسن منيمنة، يوم ٧ أيار/ مايو ٢٠١٥، حيث ناقش الوفد مع «منيمنة» معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سورية في قضية تجديد إقاماتهم من قبل الأمن العام اللبناني، وصعوبة حصولهم على تصاريح للدخول إلى المخيمات الفلسطينية من قبل مخابرات الجيش،

فضلاً عن حرمان الطلاب الترشّح للامتحانات الرسمية هذا العام. وبالفعل، نتج عن الضغط الذي مارسه المؤسسات والفصائل الفلسطينية واللجان الأهلية؛ قرار إيجابي أعفى اللاجئ من هذا الشرط، إلا أنه في كل عام يتكرر هذا الشرط مما يجعل الطالب في وضع نفسي مضطرب.

طلاب الشهادتين المتوسطة والثانوية «المنهاج السوري» لبنان

تمكن بعض الطلاب من دراسة المقرر السوري في لبنان^(١٤)، والتقدم فيما بعد إلى الامتحانات في سورية من خلال معهد مجمع الكنائس التعليمي المجاني ذي الفروع المتعددة في لبنان، إلا أن القرارات التي صدرت في أيار- مايو ٢٠١٤ المانعة لدخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، جعلت العديد من الطلاب يترددون في الذهاب إلى سورية، خوفاً من عدم التمكن من العودة ثانية، بالإضافة إلى القرارات التي صدرت عن وزارة التربية في سورية، التي حدّت من أعداد الطلاب المتقدمين لامتحانات الثانوية العامة، عندما اشترطت عليهم حصولهم على تسلسل دراسي أو خضوعهم لامتحان معياري بعشرة مواد دراسية من صفوف المرحلة الثانوية المختلفة.

ورغم ذلك، استطاع في الفترة الواقعة بين ٢٢ - ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ٥١ من أصل ٦٣ طالباً من الطلاب المسجلين في معهد الكنائس الذهاب إلى سورية، والعودة منها لتقديم امتحان قبول التقدم لامتحانات الثانوية العامة في سورية، حيث تقدّم منهم فيما بعد ٤٥ طالباً للامتحانات النهائية في شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٥.

وبالنسبة إلى طلاب الصف التاسع المنتسبين أيضاً إلى معهد الكنائس، والراغبين في التقدم للامتحان وفق المنهاج السوري، والبالغ عددهم ١٣٣ طالباً، تمكن ٦٩ طالباً من النزول إلى سورية والعودة إلى لبنان بعد

(١٤) فلسطينيو سورية يوميات دامية وصراخ غير مسموع - النصف الأول ٢٠١٥ http://uk.org.actionpal.www/pdf/inaudible_screaming_and_abloody_of_diary/pdf/ar

التنسيق الذي حصل ما بين السفارة الفلسطينية وإدارة معهد الكنائس، والأمن العام اللبناني.

يشار في هذا السياق إلى أنّ الأمن العام اللبناني اشترط على الطلاب الذين أتموا الخامسة عشرة تسوية أوضاعهم القانونية ودفع مبلغ ٢٠٠ \$ بدل إقامة، ما أسهم في عزوف بعض الطلاب عن تقديم الامتحانات لعدم امتلاكهم المبلغ، علماً بأن حركة حماس في لبنان ساعدت الطلاب المكلفين البالغ عددهم (٤٨) بمبلغ ١٠٠ \$.

التعليم والأوضاع الأمنية داخل المخيمات

إن الأوضاع الأمنية داخل المخيمات تلعب دوراً مهماً في نوعية وجودة التعليم الذي يحصل عليه الطالب الفلسطيني في لبنان.

ففي ظل التوترات الأمنية التي تشهدها المخيمات؛ فإن أول المتضررين هم الطلبة في المدارس، حيث يتم تعطيل المدارس بسبب قطع الطرقات أو الاضرابات، مما يجعل الطالب لا يحصل على المنهاج كاملاً، ولا يشعر بالأمان داخل الغرفة الصفية.

معوقات الالتحاق بالتعليم الأساسي

يجد المتتبع لأوضاع الطلاب الفلسطينيين اللاجئين من سورية في لبنان نفسه أمام العديد من المبررات الإضافية لما ذكر سابقاً، والتي يسوقها ذوو الطلاب حيال إرسال أبنائهم إلى المدارس^(١٥).

العامل الاقتصادي:

يُضطر جزء من الطلاب للذهاب إلى المدارس بواسطة وسائل نقل (١٥) فلسطينيو سورية بين مرارة اللجوء وأمل العودة - تقرير توثيقي يرصد تطور الأحداث المتعلقة بفلسطينيين سورية خلال الفترة (كانون الثاني - يناير - ولغاية حزيران - يونيو ٢٠١٤) <http://www.actionpal.org.uk/ar/situationreportc/pdf.jantojune٢٠١٤>

خاصة، سواء من داخل المخيمات إلى المدينة أو بالعكس، فهناك من تم تسجيله في مدارس خارج المخيم بحجة اكتظاظ المدارس بالطلاب من أبناء المخيمات، واختلاف المقرر الدراسي، حيث تقوم المدارس المخصصة للطلاب اللاجئين من سورية بتدريس المنهاج اللبناني بشكل مخفف، وتعتمد بعض البرامج الخاصة بهم كالدعم النفسي وغيرها من الأنشطة الخاصة.

إلا أن الوضع الاقتصادي للأهالي قد يحول في بعض الأحيان دون إرسال أبنائهم إلى تلك المدارس بسبب قلة ذات اليد، فأجرة الانتقال بواسطة الباص بحدود ٢٠ \$ للطالب الواحد شهرياً، فكيف إذا تواجد في الأسرة أكثر من طالب في ظل فقدان المعيل أو البطالة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني في لبنان بشكل عام؟!

اختلاف المناهج:

دأب الطلاب في سورية على دراسة المناهج باللغة العربية في كل مراحل التعليم من المرحلة الابتدائية حتى نهاية التعليم الجامعي، إلا أن المناهج في لبنان اعتمدت اللغة الإنكليزية في تعليم الطلاب في مرحلة ما بعد الصف الخامس الابتدائي، لذلك وجد الطلاب أنفسهم أمام فجوة كبيرة يصعب عليهم وعلى ذويهم التعاطي معها لعدة أسباب، فإمكانيات اللغة لدى الطالب والأهل تكاد تكون معدومة، وكذلك فرص ردم هذه الفجوة من خلال الدعم العلمي عبر دروس خاصة متعذر أيضاً لما يعانيه اللاجئون من ضائقة اقتصادية.

التعاطي الخاطئ مع المرحلة:

هناك تعاطٍ خاطئ مزدوج مع المرحلة التي تمر فيها أزمة اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، فمن ناحية الأهل؛ أحجم بعضهم عن إرسال أبنائهم إلى المدارس ظناً منهم أن الأزمة السورية سوف تنتهي قريباً وسيعودون إلى منازلهم، وكذلك تعاطي بعض المعلمين مع الطلاب على أن وجودهم مرحلي ومؤقت ودرجة ثالثة، وبالتالي لم يبذلوا الجهد المطلوب لتوضيح الفكرة للطالب الذي يسأل - في بعض المدارس - فإن استوعب من المرة الأولى فقد فاز وإن لم يستوعب فمشكلته، ويمكن إيراد الكثير من الشواهد الدالة على مثل هذا النوع من السلوك.



« الواقع الصحي للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان »

يعد الاستشفاء أحد أبرز التحديات والمشكلات التي واجهها المهجّرون الفلسطينيون السوريون والسوريون في لبنان، فيما لا تزال المعاناة من نقص الخدمات الاستشفائية كبيرة، خصوصاً بعد ضعف نشاط المنظمات والهيئات المحلية والطبية؛ بحجة عدم وجود موارد مالية، وصعوبة تأمين العلاج لمئات اللاجئين.

تقدم الأونروا خدماتها الصحية للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، والمسجلين لديها في سورية أسوةً بالفلسطينيين المقيمين والمسجلين في لبنان، واقتصرت الخدمات الصحية التي قدمتها بالدرجة الأولى على الرعاية الأولية، وكذلك تُحيل الأونروا بعض الحالات إلى المشافي المتعاقدة معها لإجراء بعض العمليات الجراحية والولادة.

كما استفاد اللاجئ من تغطية الهلال الأحمر الإماراتي لحالات الولادة الطبيعية في مستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني، والأونروا كانت كوسيط في هذا الأمر، إذ تعطي تحويلات إلى هذه المستشفيات، لكن الهلال الإماراتي قام بإيقاف هذه الخدمة منذ بداية ٢٠١٦، ولم تعد الأونروا تغطي أية تكلفة للولادة الطبيعية، إنما فقط تمنح تحويلات للولادة القيصرية دون الالتزام الدقيق بذلك، فقد تعطي بعض النسوة ذوي الخطورة العالية تحويلاً لإجراء ولادة قيصرية، ولكن الحقيقة هي ولادة طبيعية، وذلك بالتفاهم مع المستشفى والأطباء المشرفين في المناطق. كذلك تقوم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتقديم خدمات صحية بنسبة ٥٠٪ في عيادات الأطفال و النسائية والإسعافات الأولية، كما تقوم بعض المراكز الصحية الخاصة أو التابعة للجمعيات أو للفصائل الفلسطينية في المخيمات؛ بتقديم حسومات على العلاج قد يصل بعضها إلى ١٠٠٪. في المقابل يمكن تسجيل الملاحظات التالية فيما يتعلق بالخدمة الصحية للاجئ من سورية:

- لا تقدم الأونروا نفقات العلاج الناجمة عن الحوادث الطارئة نهائياً كحوادث السير، بينما تقوم بتغطية جزئية لبعض العمليات الجراحية أو الإجراءات الاستقصائية كعمليات القلب المفتوح التي يجد اللاجئ نفسه عاجزاً عن تغطية تكاليفها في معظم الأحيان.
- قد يحصل اللاجئ على العلاج بسعر مخفض أو مجاني، إلا أن شراء الأدوية يشكل عائقاً أمامه، خصوصاً في ظل غلاء الأدوية وانعدام القدرة على شرائها، وعدم توفرها بشكل كامل لدى الأونروا، وبعضها -إن توفر- فلا تكفي الكمية المعطاة للمريض لتغطية حاجته الشهرية (مثل البخاخات لمرضى الربو).
- هناك بعض العلاجات والإجراءات اللازمة للاجئين التي لا تقدمها عيادات الأونروا (مثل سحب العصب في الأسنان، وتفتيت الحصيات البولية من خارج الجسم).

ويعاني اللاجئون الفلسطينيون من سورية من التأخير والبيروقراطية التي تكتنف عملية الحصول على الإحالات الطبية، إذ تفرض الأونروا ضرورة الحصول على الموافقة من مكاتبها في سورية، مما يجعل اللاجئ ينتظر مدة تتراوح بين ٣٠-٩٠ يوماً يضطر خلالها اللاجئ للانتظار، أو البحث عن جهة بديلة تقوم بتقديم المساعدة له لإجراء العمل الجراحي.

كما تشكل التكاليف العالية للعلاج في لبنان عائقاً كبيراً أمام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، سيما أن الأونروا لا تغطي سوى جزء من التكلفة المتعلقة بالعمليات الجراحية الباردة، حيث إن الأونروا تقوم بالتغطية المالية بحسب تعرفه قسم الصحة في سورية، لذلك يضطر اللاجئ إلى دفع الفرق المادي الناتج عن اختلاف قيمة الاستشفاء ما بين لبنان وسورية.

وفي ظل التراجع المستمر للعملية الإغاثية في لبنان برمتها؛ فإن العشرات من المرضى اضطروا للعودة إلى سورية للعلاج رغم الخطورة العالية المترتبة على ذلك.

معاناة ونداءات ومناشدات

نداءات عديدة أطلقها اللاجئون الفلسطينيون المهجرون من سورية إلى لبنان، ناشدوا خلالها جميع المنظمات الإنسانية والطبية، ووكالة الأونروا والفصائل والسلطة الفلسطينية، والمؤسسات المدنية والجمعيات الخيرية، واللجان المعنية بالشأن الفلسطيني؛ التحرك من أجل التكفل بعلاجهم وإنقاذ حياتهم، نتيجة عدم قدرتهم على تأمين تكاليف العلاج والمشافي الباهظة الثمن، إلا أنهم لم يجدوا منها سوى التسويف والتأجيل بحجة الروتين وإتمام العمليات الإدارية الخاصة بتلك الحالات.

أيام طبية مجانية ومبادرات فردية

بالرغم من شح الموارد وعدم الدعم في المجال الطبي، على حد قول القائمين على الملفات الطبية في المشافي والجمعيات المعنية بذلك، إلا أن هناك لجاناً ومراكز ومؤسسات طبية قليلة نشطة قامت بتقديم يد العون والمساعدة للاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين، وذلك من خلال الإعلان عن أيام طبية مجانية، وإجراء عمليات جراحة مجانية.

فقد أجرى الهلال الأحمر القطري وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني "إقليم لبنان"، وجمعية إغاثة أطفال فلسطين والجمعية الطبية السورية الأمريكية؛ عمليات جراحة عظمية للأطفال السوريين والفلسطينيين في لبنان مجاناً، في كل من بيروت، البقاع، صيدا، وطرابلس، حيث تم إجراء العمليات لهم على مراحل.

كما قام بعض الناشطين على صفحات التواصل الاجتماعي بإطلاق حملة تبرعات مالية لاقت تفاعلاً من أهل الخير لمرضى عجزوا عن تأمين المبلغ اللازم لتسديد فاتورة العلاج أو الاستشفاء.



« استجابة الأونروا لأزمة اللاجئين الفلسطينيين من سورية

قدمت الأونروا المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان منذ بداية اللجوء بنحو متأرجح، إلى أن اعتمد برنامج خاص عرف بـ (PRS)، اختصاراً لـ PALESTINIAN REFUGEE FROM SYRIA شمل شتى القطاعات الخدمية من صحة وتعليم وإغاثة، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات القانونية^(١٦).

١٦) للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على تقرير الحالة حول أوضاع فلسطينيي سورية شباط ٢٠١٤ - من إصدارات مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ومركز العودة الفلسطيني لندن والجمعية التركية للتضامن مع الشعب الفلسطيني « فيدار » - ص ١٠٠ - على الرابط : <http://special/reports/ar/uk.org.actionpal.www/> pdf.sitreport

التدرج في وقف المساعدات

تدرجت الأونروا في قراراتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين من سورية، فيما يتعلق بالمساعدات الطارئة المقدمة إليهم، ففي شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، عمدت إلى قطع المساعدات عن نحو ١١٠٠ عائلة فلسطينية لعدم استحقاقها المساعدات وفقاً للمعايير التي وضعتها لمستحقي المساعدة.

وفي شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٥، خفضت مساعدة بدل الغذاء عن جميع اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان من ٤٥٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ ليرة لبنانية (٣٠ إلى ٢٧ \$).

وبتاريخ ٢٠١٥/٥/١٤ صدرت عن المفوض العام للأونروا السيد بيير كريبنول، عدة قرارات تهدف إلى "خفض خدمات الأونروا في شتى القطاعات في أقطار عمل الأونروا الخمسة، تحت مبرر العجز في موازنة الأونروا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، وأن الخفض سيؤدي إلى وقف مساعدات الأونروا الدورية للاجئين الفلسطينيين من سورية خصوصاً ١٠٠ \$ بدل الإيواء، وخفض بدل الطعام والملابس من ٤٥ إلى ٤٠ ألف ليرة فقط، وقد تتوقف لاحقاً، وإعادة تشكيل المدارس بحيث يكون سقف الغرفة الصفية ٥٠ طالباً، ووقف الموظفين الذين عُيّنوا في العيادات وعمال النظافة على برنامج PRS الذي يخدم الفلسطينيين السوريين في لبنان و.... الخ".

في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٥، أعلن المدير العام للأونروا في لبنان، ماتيئاس شمالي، وقف المساعدات الطارئة المتعلقة ببدل الإيواء لجميع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، بحجة العجز المالي وضعف التمويل، والتي لاقت غضباً واستنكاراً شعبياً وفصائلياً أخذ شكل اعتصامات واحتجاجات سلمية، وإغلاق لمراكز الأونروا في لبنان، ما دفع الأونروا إلى الحوار مع اللاجئين، والذي نتج عنه التوصل إلى بعض التفاهات التي نتج عنها إعادة المساعدات للعائلات التي تم قطع المساعدات عنها سابقاً بعد إجراء إحصاء للعائلات اللاجئة من سورية في تموز ٢٠١٦.

لقد حضر ملف فلسطيني سورية بقوة في الأزمة القائمة ما بين الأونروا والفعاليات الشعبية والفصائلية في لبنان، خاصة أن ملف اللاجئين الفلسطينيين من سورية يعتبر الأكثر مأساوية والأكثر إلحاحاً خلال هذه المرحلة، والتي كان لقرارات الأونروا تأثيرات مباشرة على أوضاعهم وأوضاعهم، وفي هذا السياق فقد جرت عدة لقاءات بين ممثلين عن الفصائل والفعاليات الشعبية بما فيها لجنة فلسطيني سورية في لبنان، مع الأونروا تم التأكيد فيها على ضرورة:

- التراجع عن كل الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأونروا بحق اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان.
- إعادة المساعدات النقدية المتعلقة ببدل الإيواء.
- إعادة المساعدات النقدية التي تم قطعها عن العائلات، والمصنفة بغير المؤهلين على اعتبار بطلان هذا القرار مع استمرار حالة اللجوء.
- إجراء إحصاء دقيق لحصر أعداد المتواجدين من فلسطيني سورية في لبنان، وتقديم البيانات الضرورية لتحديد احتياجاتهم وتقديم المساعدات.

ولكن ثمة عقبات واجهت اللاجئين الفلسطينيين من سورية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦ تجلّى بعضها في:

برنامج الـ PRS

ظهرت مشكلة الموظفين على برنامج prs الذي أوجدته الأونروا للتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين على كافة المستويات التعليمية والصحية والخدمية بشكل فاقع للعيان خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦، خاصة في مجال التعليم بعدما قامت الأونروا بعملية الدمج للطلاب الفلسطينيين القادمين

من سورية إلى لبنان مع الطلاب الفلسطينيين اللبنانيين، وتعيين معلمين جدد، بعد أن أجرت امتحانات خطية ومقابلات شكلية، مستبعدة غالبية المعلمين الذين كان لهم الجهد الأساسي في انطلاق هذا البرنامج ونجاحه، وتحمل ظروف انطلاقه الصعبة.

كما أثار المعلمون والعاملون الصحيون لدى الأونروا القادمون من سورية قضية تعاطي الأونروا معهم ضمن المعايير التي تتعامل بها مع موظفي الأونروا في سورية، من حيث الراتب والتغطية المالية لاحتياجاتهم رغم الفروق الواسعة بين البلدين، من حيث القيمة الشرائية للمواد والكلفة العالية للحصول على خدمات أجرة المنازل والكهرباء والمال، مما جعل الفارق بينهم وبين نظرائهم من موظفي الأونروا على ساحة لبنان كبيراً جداً.

الإحصاء

دعت الأونروا العائلات الفلسطينية السورية الموجودة في لبنان إلى إعادة تسجيل بياناتهم خلال الفترة الممتدة من ٢٥-٢٩ تموز-يوليو ٢٠١٦، وطالبت بضرورة حضور جميع أفراد العائلة شخصياً إلى مراكز الأونروا، واصطحاب الأوراق الثبوتية معهم^(١٧).

غير أن اللاجئين الفلسطينيين السوريين رفضوا الشروط التي وضعتها الأونروا لإعادة تسجيل البيانات، وسرت حالة من الغضب والسخط بينهم بسببها، واصفين تلك الشروط التي طلبت بموجبها الأونروا حضور جميع أفراد العائلة شخصياً إلى مراكز الإحصاء التابعة لها، واصطحابها مستنداً يثبت الإقامة في سورية قبل آذار ٢٠١١ مثل إيصالات كهرباء، هاتف، عقد إيجار، شهادة مدرسية للأطفال، بالإضافة إلى الوثائق الشخصية الأخرى؛ بالتعجيزية.

^{١٧} بطاقة الهوية الشخصية، جواز سفر، إخراج قيد صادر عن المديرية العامة لدائرة الأحوال الشخصية في سورية، ختم تأشيرة دخول إلى لبنان من الدوائر الرسمية المختصة، دفتر العائلة من الدوائر الرسمية في سورية، مستند يثبت الإقامة في سورية قبل آذار ٢٠١١ مثل إيصالات كهرباء، هاتف، عقد إيجار، شهادة مدرسية للأطفال.

ودعوا إلى الاعتصام في كافة المخيمات أمام مكاتب الأونروا لرفض قرارها التعسفي -بحسب تعبيرهم- حيث اعتبروا هذه الشروط مهينة للاجئين، وتحملهم فوق طاقاتهم من تكاليف نقل وتجميع هذه الأوراق، وطالبوا الأونروا بالتراجع عن هذه الشروط المجحفة أو تعديلها، وعدم ذهاب اللاجئين الفلسطينيين إلى مكاتب الأونروا والطلب من الأونروا الذهاب إلى بيوت اللاجئين الفلسطينيين السوريين.

ولكن بعد إجراء عملية الإحصاء الذي أعلنت عنه الأونروا في تموز - يوليو ٢٠١٦، أعلنت الأونروا عبر رسائل أرسلتها إلى فلسطينيي سورية تبلغهم فيها تأجيل تقديم مستحقات شهر أيلول (بدل إيواء، وبدل الطعام) استثنائياً مع مستحقات تشرين الأول في منتصف شهر تشرين الأول، بسبب تجديد بطاقات الصراف الآلي، مما أثار حفيظة اللاجئين الذين اعتصموا أمام مكاتب الأونروا رفضاً لقرار التأجيل، على اعتبار أن هذه المساعدة تشكّل المصدر الرئيس للدخل لديهم.

تداعيات تقلصات الأونروا على فلسطينيي سورية في لبنان

فاقم قرار الأونروا وقف المساعدات الغذائية وبدل الإيواء بنحو نهائي لقسم من عائلات اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، وتقليصها للقسم الآخر من معاناتهم، وأدى القرار دوراً سلبياً في دفع اللاجئين إلى اتخاذ قرارات صعبة على كافة المستويات.

على الصعيد المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان

يقيم غالبية اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان في منازل مستأجرة داخل المخيمات وخارجها، بأسعار تتفاوت ما بين ٢٠٠ - ٤٠٠ دولار داخل المخيمات، و ٥٠٠ - ٧٠٠ دولار ضمن المدن.

وتقيم بعض العائلات في مراكز للإيواء تابعة للمؤسسات الخيرية والأهلية في بعض المخيمات والمدن اللبنانية، كما هو الحال في مركز الغوث الإنساني للتنمية في البقاع في مخيم الجليل، ومراكز إيواء مجمع البدر وروضة البهاء داخل مخيم عين الحلوة، وهي في معظمها تفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات الحياة القويمة من بنى تحتية وخدمات أساسية.

إن إيقاف مساعدة بدل الإيواء أعادت اللاجئين إلى المربع الأول الذي وجدوا أنفسهم فيه، فقد عاودت العائلات النازحة من سورية إلى لبنان مضطرة إلى طرق أبواب مراكز الإيواء من جديد، أو التجمع معاً في منزل واحد لتقاسم الأجرة، فبعض العائلات يتكدس أفرادها البالغ عددهم قرابة ١٤ فرداً في غرفة واحدة، مما فاقم من معاناتهم، وأدى إلى ظهور خلافات حادة ضمن الأسرة الواحدة، فقد بينت الدراسة التي حصلت عليها لجنة فلسطينيي سورية في لبنان من خلال جولاتها الميدانية في مخيمات بيروت أن نحو ٢٠٠ عائلة تجمعت من جديد بمعدل عائلتين إلى ثلاث عائلات في البيت الواحد بهدف تقاسم الإيجار.

عمالة النساء والأطفال

لقد تأثرت الحالات المصنفة ضمن حالات العسر الشديد أكثر من غيرها بقرارات الأونروا بتقليص المساعدات، إذ طُبِّق القرار على كافة الشرائح، ولم تُؤخذ في عين الاعتبار الفئات المهمشة أو الضعيفة من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو كبار السن أو أصحاب الأمراض المزمنة، أو العائلات التي تقوم على إعالتها امرأة لعدم وجود الزوج أو المعيل لتلك الأسر، ما زاد من ظواهر لم يكن يألفها المجتمع الفلسطيني السوري من أمراض اجتماعية، كالتسول أو البحث في حاويات القمامة، أو العمل في خدمة البيوت.

لقد رُصدت عشرات النساء اللواتي يعملن خادماً في المنازل، أو عاملات في مجمع النفايات في مدينة صيدا بين النساء الفلسطينيات اللاجئات من سورية ممن يقمن في مخيم عين الحلوة، وكذلك مجموعة لا بأس بها من الفتيات اللواتي يعملن في الأسواق التجارية بأجور متدنية لا تتجاوز (\$٦)، وساعات عمل طويلة تتجاوز أحياناً ١٠ ساعات.

أما على صعيد عمالة الأطفال، فعلى سبيل المثال تكتظ سوق الخضار في مخيم عين الحلوة - كعينة بحثية - بالأطفال المتسربين من المدارس، حيث يعملون في محالّ الخضار والألبسة، أو لدى أصحاب الحرف والمهن داخل المخيم.

التسرب الدراسي

برزت للعيان ظاهرة التسرب الدراسي بين أطفال اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، ففي العام الدراسي الحالي تخلف عن الالتحاق بالمدارس كثير من الأطفال، عندما اضطرت بعض الأسر إلى الاستغناء عن تعليم أبنائها للاستعانة بهم في رفع مدخول الأسرة لتغطية النفقات العالية، في ظل قطع المساعدات عموماً ومساعدات الأونروا المتعلقة ببذل الإيواء خصوصاً.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ عدد الطلاب المسجلين في إحدى مدارس الأونروا في مخيم عين الحلوة لمرحلة التعليم الأساسي (الحلقة الأولى والثانية) للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ من اللاجئين المقيمين، أو اللاجئين من سورية ٤٩٦ طالباً، إلا أن العدد الفعلي الذي التحق منهم وصل إلى ٣٤٢ طالباً، فيما كان عدد الطلاب من الشريحة نفسها للعام الدراسي ٢٠١٤ _ ٢٠١٥، ٦٠٤ طلاب.

ازدياد حالات الهجرة غير الشرعية

أدت التقليلات والتضييقات دوراً ملحوظاً في ازدياد حركة الهجرة غير الشرعية من المنافذ البحرية في لبنان، وتعرض العشرات من اللاجئين الفلسطينيين للاعتقال والتوقيف لدى الأجهزة الأمنية اللبنانية، فيما استطاع المئات الوصول إلى تركيا من طريق طرابلس عبر قوارب الموت، أو من خلال سلوك طريق البر الذي يمر من الأراضي السورية التي تتقاسمها الجهات المتصارعة فيها، ما عرّض العديد منهم للاعتقال لدى أجهزة الأمن الرسمية السورية أو المعارضة السورية، أو الابتزاز والتشليح من قبل المهربين وتجار البشر.

ففي ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥، اعتقل الجيش اللبناني ٢٠ فرداً من عدة أسر فلسطينية سورية، وفلسطينية لبنانية في أثناء عودتهم من مدينة طرابلس إلى مدينة صور، بعدما تعرضوا لعملية نصب في أثناء محاولتهم الهجرة عبر البحر إلى تركيا، ومن هناك إلى اليونان، ومن ثم إلى أوروبا.

في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، أوقفت شعبة المعلومات (٤٠) فلسطينياً سورياً في أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا عبر ميناء طرابلس في شمال لبنان، وفي ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، أوقف الجيش اللبناني مركباً يُقلّ مهاجرين إلى خارج لبنان، وبحسب المصادر، كان المركب يُقلّ (٥٣) شخصاً، من بينهم (٨) لبنانيين و(٢٨) فلسطينياً و(١٤) سورياً و(٣) آخرون، وذلك في أثناء محاولة تهريبهم إلى خارج لبنان بطريقة غير شرعية.

لقد اضطرت العائلات إلى المجازفة بإرسال أحد أفرادها عبر الطرق السابقة ليكون في المستقبل بمثابة المخلص لها من المعاناة التي تعيشها، ففي مخيم عين الحلوة في صيدا، سُجِّل وجود نحو ٢٥٣ عائلة تعولها المرأة بسبب هجرة الزوج، وكذلك نحو ٢٧٠ عائلة في مخيمات بيروت.

الهجرة المعاكسة إلى سورية رغم المخاطر الشديدة التي تعترضها

اضطرت الظروف العشرات من العائلات للعودة إلى سورية، رغم الخطورة العالية التي تشكلها عليها، فبتاريخ ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥، اعتقلت «المخابرات الجوية»، أحد أفرع الأمن السوري، عائلة فلسطينية سورية مكوّنة من الوالدين وطفليهما، وذلك في أثناء عودتهم من لبنان إلى سورية، وهم الأب «خالد علي المحمود» (٣١ عاماً)، والأم «وهيبة محي الدين أبو جاموس» والطفلان «ناديا» (٦ سنوات)، و«مالك» (سنتان).

وكانت العائلة المشهورة بلقب «الصفدي»، من عرب الزبيد، قد لجأت من سورية إلى لبنان، وسكنت في منطقة البركسات في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان، ثم توجهت إلى سورية وأرادت الدخول بطريقة شرعية مثلما خرجت منها، إلا أن عناصر الأمن السوري على معبر العريضة الواصل بين البلدين احتجزوا العائلة.

أدت قرارات وقف مساعدات بدل الإيواء، حسب البيانات التي حصلت عليها لجنة فلسطيني سورية في منطقة البقاع إلى عودة نحو ١٢ عائلة فلسطينية سورية، كانت تسكن في منطقة سعد نايل وتعلبايا إلى سورية لعجزها عن دفع أجرة المنازل المستأجرة.

التوجه إلى الفصائل والتنظيمات المسلحة بمختلف توجهاتها

إن انعدام فرص العمل والبطالة المرتفعة نسبياً في الوسط الفلسطيني اللبناني والسوري أديا إلى توجه جزء كبير من الشباب إلى الفصائل الفلسطينية واللبنانية بمختلف ألوانها وتوجهاتها، نظراً إلى ما تقدمه من رواتب شهرية تسهم إلى حدٍّ ما في ترميم النقص الذي سببته القرارات الأخيرة للأونروا، ومن ناحية أخرى، مهدت تلك القرارات لانحراف بعض الشباب باتجاه المخدرات تعاطياً وترويجاً، مقابل الحصول على المال، ما شكل تهديداً مباشراً على المجتمع الفلسطيني والسير به لانتشار الرذيلة أو التطرف.

فاقمت التقليلات المتدرجة للأونروا الأوضاع الإنسانية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وازدادت حدة الأزمات التي يتعرضون لها بسبب النزوح واللجوء المتكرر، وأصبحت تهدد بوقوع كوارث على كافة المستويات الحياتية للاجئين، الاجتماعية والصحية والبيئية والتعليمية، وتفشي الأمراض الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع نسبة الفقر، (التسول – التطرف – الامتهان)، بالإضافة إلى استمرار نزف الهجرة غير الشرعية للخلاص من الأوضاع التي آلت إليها أحوالهم، وكذلك الهجرة العكسية باتجاه سورية، رغم المخاطر المرتفعة المهددة لحياتهم.

الحراك الفصائلي والشعبي ضد قرارات الأونروا

بعد البيان الصادر عن الأونروا، والقاضي بتقليص المساعدات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، صدر عن الفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع الأهلي الفلسطيني داخل لبنان وخارجه العديد من البيانات التي تستنكر وتشجب هذه القرارات، وتطالب الأونروا باستمرار تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، إلى حين تحقيق عودتهم إلى ديارهم التي خرجوا منها عام ١٩٤٨، وبحسب قرار إنشاء الأونروا (٢٠٢) الذي ربط بينها وبين تنفيذ القرار الدولي ١٩٤.

اعتصامات

أدت قرارات الأونروا الرامية إلى تقليص خدماتها، إلى تحريك شارع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، سواء المقيمون أو اللاجئون من سورية، انطلاقاً من إدراك الشارع لخطورة هذه القرارات وانعكاساتها السلبية على قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث رُصد التفاعل الشعبي في المخيمات على امتداد المدن اللبنانية:

- يوم ١ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، التقت لجنة فلسطيني سورية في لبنان ولجنة متابعة المهجرين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، وبعض «مؤسسات المجتمع الأهلي في صيدا والمخيمات مدير مكتب «الأونروا» في منطقة صيدا الدكتور إبراهيم الخطيب، ومدير مكتب مخيم عين الحلوة فادي الصالح، في مكتب الوكالة في صيدا، وذلك في إطار متابعتها لتقليص خدمات «الأونروا» وانعكاسها الإنساني على اللاجئين الفلسطينيين عموماً، ولاجئي لبنان وفلسطيني سورية بوجه خاص، هذا وقد طالبت المؤسسات الأهلية خلال اللقاء موعداً مستعجلاً مع المدير العام للوكالة في لبنان السيد ماثياس سيكمالي،

بهدف بحث قرارات الأونروا الأخيرة، وتداعياتها السلبية على اللاجئين الفلسطينيين.

- يوم ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ نفذ العشرات من أبناء المخيمات الفلسطينية السورية المهجرة إلى لبنان عدة اعتصامات، فقد شهدت مخيمات البرج الشمالي والرشيديّة والمية ومية في مدينتي صور وصيدا جنوبي لبنان اعتصامات أمام مكتب الأونروا، نددوا خلالها بالقرارات التي اتخذتها الأونروا أخيراً، والقاضية بقطع مساعدات بدل الإيواء عنهم. كذلك طالب المعتصمون الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير ومنظمات حقوق الإنسان بالتحرك الفوري للضغط على الأونروا لوقف هذه القرارات.

- يوم ٣ حزيران ٢٠١٥، عقد المدير العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين «الأونروا» في لبنان ماتيّاس شمالي، اجتماعاً مع عدد من لجان فلسطينيي سورية وممثلين عن الفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية في مخيم عين الحلوة، وذلك بهدف بحث أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وفلسطينيي سورية المهجرين إلى لبنان، وإطلاع الفصائل الفلسطينية على ما تعانيه الوكالة من نقص مالي وتراجع خدماتها وسبل العمل على تخطي الوضع الحالي، وشددت الفصائل الفلسطينية بدورها على ضرورة تحمّل وكالة الأونروا مسؤولياتها الكاملة تجاه اللاجئين الفلسطينيين عموماً، وفلسطينيي سورية خصوصاً.

- 10 حزيران/ يونيو 2015، تزامناً مع زيارة المدير العام لـ “وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – الأونروا” في لبنان، ماتيّاس شمالي، لمخيّم نهر البارد والبدوي، نظم العشرات من أبناء فلسطينيي سورية المهجرين إلى لبنان، اعتصاماً أمام مدرسة الرملية في مخيم البدوي في مدينة طرابلس، وذلك للتنديد بالإجراءات التي اتخذتها الأونروا بقطع مساعدات بدل الإيواء عن العائلات الفلسطينية السورية،

فيما طالب المعتصمون من مدير الأونروا التراجع عن تلك القرارات التعسفية التي انعكست سلباً على أوضاعهم المعيشية.

- 12 حزيران/ يونيو 2015، التقى عدد من اللجان الفلسطينية السورية وبعض "مؤسسات المجتمع الأهلي في صيدا والمخيمات؛ المدير العام لـ«وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – الأونروا» في لبنان، ماتيئاس شمالي»، في إطار متابعتها لتقليص خدمات "الأونروا" وانعكاسها الإنساني على اللاجئين الفلسطينيين عموماً، وللاجئي لبنان وفلسطيني سورية بوجه خاص.

- 14 حزيران/ يونيو 2015، تحت شعار "إن وكالة الأونروا وجدت لتشغيل الفلسطينيين لا من أجل تجويعهم وتشريدهم"؛ نظمت عشرات العائلات الفلسطينية السورية والمهجرة إلى لبنان، اعتصاماً أمام مكتب «الأونروا» في منطقة وادي الزينة التابعة لمدينة صيدا جنوبي لبنان، وذلك رفضاً للقرارات التي صدرت عن الأونروا أخيراً، والقاضية بتقليص خدماتها للاجئين الفلسطينيين عموماً، وفلسطيني سورية خصوصاً.

- 15 حزيران/ يونيو 2015، نفذ العشرات من أبناء المخيمات الفلسطينية السورية المهجرة إلى لبنان، عدة اعتصامات، فقد شهدت مخيمات البرج الشمالي والرشيديّة والبص والبدوي في مدينتي صور جنوبي لبنان وطرابلس شماليّ لبنان اعتصامات أمام مكتب الأونروا، نددوا خلالها بالقرارات التي اتخذتها الأونروا أخيراً، القاضية بقطع مساعدات بدل الإيواء عنهم، كذلك طالب المعتصمون الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير ومنظمات حقوق الإنسان بالتحرك الفوري للضغط على الأونروا من أجل وقف هذه القرارات.

- يوم ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٥ نفذ اللاجئون الفلسطينيون السوريون في لبنان اعتصاماً أمام مكتب مدير الأونروا في مدينة صور، جنوب لبنان، نددوا خلاله بالقرارات.

وفي ٢٧ من الشهر نفسه اعتصم المئات من أبناء المخيمات الفلسطينية اللبنانية والسورية المهجرة إلى لبنان، فقد شهدت مخيمات البرج الشمالي والرشيديّة والبص في مدينة صور جنوب لبنان ومخيما البداوي ونهر البارد في طرابلس شمال لبنان، وتجمعات اللاجئين في البقاع اللبناني، اعتصامات أمام مكاتب مديري المناطق في الأونروا، نددوا خلالها بالقرارات التي اتخذتها الأونروا أخيراً، القاضية بتقليص خدماتها في مناطق عملها الخمس، كذلك طالب المعتصمون هيئة الأمم المتحدة بالضغط على الدول المانحة من أجل الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأونروا.

وفي الثاني والثالث عشر من آب/ أغسطس، شارك اللاجئون الفلسطينيون من سورية في لبنان بالاعتصام أمام المركز الرئيس لوكالة الأونروا في مدينة طرابلس شمال لبنان، وذلك احتجاجاً على تقليص الأونروا لخدماتها للاجئين الفلسطينيين في مناطقها الخمس، ورفضاً لسياسة الأونروا الساعية إلى تأجيل العام الدراسي وقطع الرواتب عن الموظفين، وشدد المعتصمون على أن إغلاق المدارس سيتبعه إغلاق لمراكز التدريب المهني، وبالتالي هذه الخطوات ستقضي على آمال ومستقبل جيل بأكمله من أبناء اللاجئين الفلسطينيين الذين يُعوّل عليهم في مسيرة العودة والتحرير، مشيرين إلى أن هذا التصرف والقرار يُعدّان من الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها وتميرها والتهاون فيها.

دعت «لجنة فلسطيني سورية في لبنان» يوم ١٧ كانون الثاني - يناير ٢٠١٦ الأونروا إلى التراجع الفوري عن القرارات التي اتخذتها بتقليص خدمات الاستشفاء بحق اللاجئين الفلسطينيين، وطالبتها بإعادة النظر في القرارات السابقة المتعلقة بتقليص قيمة المساعدات الغذائية والبدل النقدي للإيواء للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان نظراً لاستمرار محنتهم وتفاقم أزماتهم المعيشية والإنسانية.



الحراك الأهلي الفلسطيني - السوري – لجنة فلسطيني سورية في لبنان نموذجاً

«

تعددت الفعاليات والأنشطة المنبثقة عن اللجان الأهلية الفلسطينية السورية المتواجدة في لبنان كلجنة فلسطيني سورية في لبنان، ولجنة متابعة المهجرين ولجنة فلسطيني سورية للمطالبة بالهجرة، ولجنة متابعة شؤون المهجرين الفلسطينيين في البقاع الأوسط والغربي، ولجنة معاناة المهجرين، ورابطة الفلسطينيين المهجرين من سورية إلى لبنان... وغيرها.

كان لهذه اللجان حضوراً لافتاً في عدة مواضع وشكلت حراكاً شعبياً ضد الإجراءات التي اتخذتها الأونروا بحق اللاجئين من خلال الاعتصامات أمام مكاتب الأونروا في المخيمات والمناطق الرئيسية في لبنان.

أدت اللجان دوراً بارزاً في مطالبة الحكومة اللبنانية بفتح الحدود للاجئين الفلسطينيين الفارين من الحرب الدائرة في سورية، ومعاملة اللاجئين الفلسطينيين أسوة باللاجئ السوري، وكذلك نفّذت اللجان عدة وقفات تضامنية مع أهلنا في غزة ضد العدوان الإسرائيلي على القطاع في صيف ٢٠١٤.

مبادرات مميزة لمؤسسات مجتمع أهلي فلسطيني

تمتع المجتمع الفلسطيني السوري قبل الأزمة السورية بخبرات كبيرة في مجال العمل الأهلي والمبادرات الهادفة لتنمية مخيمات اللاجئين، واستمرت هذه الخبرات في لبنان إيماناً منهم بأهميتها للحفاظ على الإنسان الفلسطيني ووجوب تأهيله وتدريبه، وتذليل أي صعوبات قد تعترض طريقه، من هذه المبادرات نذكر:

مجمع الكنائس للخدمات الاجتماعية

مكّن معهد مجمع الكنائس التعليمي المجاني ذي الفروع المتعددة في لبنان بعض الطلاب من دراسة المقرر السوري في لبنان لطلاب الشهادات الإعدادية والثانوية بفرعها العلمي والأدبي، والتقدم فيما بعد إلى الامتحانات في سورية والعودة إلى لبنان بعد التنسيق بين إدارة معهد الكنائس والأمن العام اللبناني.

كما ساعد المعهد مجموعة من الطلاب الراغبين في تطوير مهاراتهم الإعلامية والمهنية من خلال الدورات التي يقيمها في فروع المتعددة في لبنان.

مركز آفاق التعليمي

افتتحت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني يوم ٦ مارس-آذار ٢٠١٦ مركز آفاق التعليمي للاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين المهجرين، في منطقة وادي الزينة في إقليم الخروب في لبنان، وذلك بحضور رئيس بلدية سبلين ومشايخ ومؤسسات وجمعيات خيرية ووجهاء المنطقة، وفي 7/مايو - أيار / ٢٠١٦ أعلن مركز آفاق التعليمي عن البدء بتنفيذ عدد من دورات الدعم النفسي لطلاب المركز، وبحسب القائمين على المركز فإن هدف الدورات هو بث القيم الأخلاقية الراقية، وتقويم السلوك الخاطئ، ومعالجة بعض الأزمات النفسية عند الأطفال، مضيفين أنها ستشمل جميع طلاب مركز آفاق حسب الأعمار، وسيخضع كل طالب لخمس جلسات، فيما سيشرف على هذه الدورات مؤسسات متخصصة وإدارة ذات كفاءة عالية ومتطوعات مدربات.



تجمع معلمي فلسطيني سورية

أقام تجمع معلمي فلسطيني سورية^(١٨) في لبنان يوم ٧ / أيار - مايو / ٢٠١٦ دورة مكثفة لطلاب مرحلة الشهادة الإعدادية (البريفيه) من فلسطيني سورية المهجرين إلى مخيم نهر البارد في مدينة طرابلس شمال لبنان، حيث شملت الدورة دروس تقوية في المواد العلمية "الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم والإنكليزي".

وفي ١٥ / آب - أغسطس / ٢٠١٦ نظم تجمع معلمي سورية مخيم تعليم اللغة الإنكليزية الأول في لبنان تحت عنوان «نتعلم لأجل فلسطين» بمشاركة أكثر من ٦٠ تلميذاً من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية والمقيمين في لبنان، كما شارك فيه وفد من المعلمين الفلسطينيين المتطوعين المولودين في أوروبا، إضافة إلى عدد من المعلمين الفلسطينيين المقيمين في لبنان.

يشار أن هذا المخيم قد لاقى قبولاً ونجاحاً كبيرين، مما حدا بالقائمين عليه لتطويره وتكراره بشكل سنوي.

(١٨) «تجمع المعلمين الفلسطينيين السوريين» مؤسسة مستقلة، تعتمد الآليات الديمقراطية في تشكيل هيئاته وتسيير أعماله، حسب ما هو مقرر في مواد نظامه الأساسي، وذلك إدراكاً لضرورة إبراز دور المعلمين الفلسطينيين السوريين، بما في ذلك تطوير مشاركتهم الفاعلة في دفع عجلة التقدم العلمي، وعبر تبني نتائج أبحاثهم ودراساتهم والعمل على نشرها، وسعيًا إلى توثيق عرى التعاون بين المعلم الفلسطيني والجهات الأكاديمية، والمراكز العلمية والبحثية، على الصعيد العربي والدولي، وسعيًا إلى فتح آفاق واسعة من العمل المشترك بين جميع المعلمين الفلسطينيين في شتى مواقع وجودهم في الشتات وكذلك في الوطن، ومدًا لجسور التعاون المثمر فيما بينهم بما يهدف إلى تعزيز تواصلهم الاجتماعي وإسهامهم العلمي ودورهم الثقافي على أمثل وجه، وتوثيقاً لأواصر التضامن المهني مع الجسم التعليمي العامل داخل فلسطين وخارجها، من أجل تعزيز صموده ودعم دوره ورسالته في المجالات المهنية والعلمية والإنسانية والمجتمعية.



تجمع عمال فلسطينيي سورية

في سياق الخدمة المجتمعية، نفذ تجمع عمال فلسطينيي سورية^(١٩) يوم ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، بالتعاون مع حملة الوفاء الأوروبية، مشروع إنارة ١٤ بيتاً من بيوت اللاجئين الفلسطينيين من سورية في منطقة البقاع، شمال لبنان. يأتي تنفيذ هذا المشروع استكمالاً لمراحل سابقة قام بها التجمع بالتعاون مع لجنة فلسطينيي سورية في لبنان، لإنارة بيوت العائلات المهجرة في مخيمات لبنان ومراكز الإيواء، وذلك للتخفيف من معاناتهم، نتيجة الظروف الاقتصادية المزرية التي يعيشونها، ونظراً إلى استمرار انقطاع التيار الكهربائي.



^(١٩) تجمع عمال فلسطينيي سورية في لبنان هو إطار نقابي جامع لكل العمال الفلسطينيين السوريين، وهو شخصية اعتبارية مستقلة، يسعى إلى تأسيس تجمع دولي نقابي لفلسطينيي سورية في الشتات.

لجنة فلسطيني سورية نموذجاً

عرّفت لجنة فلسطيني سورية في لبنان نفسها بأنها «لجنة مؤلفة من ناشطين فلسطينيين لاجئين من سورية إلى لبنان، ترصد الواقع الجديد للاجئين من مختلف الجوانب الصحية والتعليمية والاجتماعية، وتسلط الضوء على معاناتهم للتخفيف منها، وتسعى لتقديم الدعم اللازم ومعالجة المشاكل التي قد يواجهونها في لبنان من خلال تعزيز العمل التشاركي بين مؤسسات المجتمع المدني اللبناني والفلسطيني من جهة، و المؤسسات الحكومية والدولية كالأونروا (UNRWA) والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) من جهة أخرى.

تنبع أهمية هذه اللجنة من الدور الذي تطمح أن تؤديه للاجئين الفلسطينيين من سورية على امتداد توزعهم في المخيمات والتجمعات الفلسطينية والمدن اللبنانية، بجهود المتطوعين من أبناء اللاجئين أنفسهم كونهم الأكثر قدرة على تحديد احتياجات هذه الشريحة.

وتعتبر اللجنة نفسها على مسافة واحدة من جميع أبناء الشعب الفلسطيني ومكوناته، وتسعى للتواصل والعمل معهم لتوحيد الجهود وتقديم الخدمات الأفضل لأبناء شعبنا في أماكن اللجوء الجديدة على أراضي الدولة اللبنانية.

الأهداف

- تعزيز العيش الكريم للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، والحفاظ على حقه الإنساني والوطني بين أهله في لبنان.
- رفع مستوى الوعي الصحي والاجتماعي والقانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان على مختلف فئاتهم وشرائحهم.
- إيصال صوت اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، إلى الجهات المعنية به.
- العمل على تمكين أبناء اللاجئين وتعزيز صمودهم من خلال تدريبهم وتطوير مهاراتهم عبر التشبيك مع مؤسسات المجتمع الأهلي.

الوسائل

- رصد هموم ومشاكل واحتياجات اللاجئين من خلال جولات ميدانية على أماكن اللجوء (مراكز إيواء - المخيمات - التجمعات).
- العمل على بناء وحدة بيانات للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، ومحاولة تحديد الاحتياجات المادية والتعليمية والصحية.
- العمل على تأهيل و تدريب أبناء اللاجئين وتطوير مهاراتهم عبر التشبيك مع مؤسسات المجتمع الأهلي لتمكينهم وتعزيز صمودهم.
- تنظيم الندوات والمحاضرات وورش العمل المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، وإقامة الأنشطة والفعاليات التي تبرز معاناتهم واحتياجاتهم.
- المشاركة في الاعتصامات والفعاليات الخاصة باللاجئين من فلسطيني سورية للمساهمة في إيصال صوتهم إلى الجهات المعنية.
- إعداد التقارير التي تحاكي قضية اللاجئين بهدف الوصول إلى واقع أفضل ريثما تتحقق عودتهم إلى ديارهم.

أبرز الإنجازات

أقامت لجنة فلسطيني سورية في لبنان وبالتعاون مع مركز خالد بن الوليد الطبي يوماً طبياً مجانياً للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان في مخيم عين الحلوة بتاريخ ٢٣/٦/٢٠١٣، وبحسب القائمين على هذه الفعالية؛ فإن الهدف منها «هو الوقوف إلى جانب أبناء شعبنا الفلسطيني القادمين من سورية إلى لبنان، للتخفيف من آلامهم المعنوية قبل الجسدية، وبُلسمة جراحهم النفسية الناجمة عن نزوحهم وخروجهم من المخيمات الفلسطينية جراء الصراع الدائر في سورية، وذلك من خلال تقديم الفحوص الطبية المجانية التي تشمل الاختصاصات الطبية المتنوعة، وتوزيع الأدوية مجاناً، كما أنّ اليوم الطبي يتيح للمرضى فرصة المراجعة والمتابعة المجانية مع الطبيب المختص، وإجراء التحاليل الطبية والتصوير

الشعاعي المجاني، للتخفيف من العبء المادي عن اللاجئين الذين يعانون من ارتفاع تكلفة الاستشفاء في لبنان.



كما أسهمت لجنة فلسطينيي سورية في لبنان بالتعاون مع مؤسسات أهلية فلسطينية في التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين من خلال عمليات الترميم لعدة مراكز إيواء في مخيم عين الحلوة بمدينة صيدا، وبعض المراكز والمنازل في مخيمات مدينة صور بالتعاون مع تجمع عمال فلسطينيي سورية.

كذلك قامت اللجنة بالتعاون مع تجمع أطباء فلسطينيي سورية بتنفيذ عدة أيام طبية في المخيمات، قدمت فيها المعاينات الطبية للمئات من أبناء اللاجئين، وكذلك قامت بافتتاح عيادة طبية إسعافية في مركز إيواء مدرسة الكفاح بمخيم عين الحلوة لتقديم العلاج والدواء للاجئين كافة دون استثناء بكلفة منخفضة جداً.

وفي بداية العام الدراسي (٢٠١٤ - ٢٠١٥) قامت اللجنة وبالتعاون مع الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين بتوزيع قرطاسية وحقائب على حوالي (١٥٠٠) طالب من كافة المستويات الدراسية في مختلف مناطق لبنان.





كما ساهمت في توزيع المساعدات الإغاثية للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان.

- ففي ٥ كانون الثاني ٢٠١٦ وضمن مشروع (دفع الشتاء)؛ ساهمت لجنة فلسطيني سورية في لبنان بتوزيع مادة المازوت (الديزل) المقدمة من مؤسسة الغوث الإنساني للتنمية على عدد من العائلات الفلسطينية السورية المهجرة في منطقة البقاع في لبنان، وذلك بهدف التخفيف من معاناتهم في ظل العاصفة الثلجية التي ضربت لبنان ومنطقة الشرق الأوسط.

- وفي ٨ كانون الثاني ٢٠١٦ وزعت قافلة المرحمة العالمية بالتعاون مع لجنة فلسطيني سورية في لبنان، مساعدات عينية على ١٧٠ عائلة فلسطينية سورية مهجرة في منطقة البقاع في لبنان تزامناً مع العاصفة الثلجية، حيث وزعت فرشاة وأغطية (حرامات) وحصصاً غذائية على ١٠٠ عائلة فلسطينية سورية مهجرة في منطقة مجدل عنجر، في حين وُزِعَ ٧٠ وعاءً (غالون) من مادة المازوت على فلسطيني سورية المقيمين في منطقة بر إلياس في البقاع الأوسط.

- كما قامت لجنة فلسطيني سورية في لبنان بالتعاون مع لجنة القدس الخيرية بتوزيع ملابس شتوية على بعض العائلات الفلسطينية السورية المهجرة في مخيم البداوي في مدينة طرابلس شمال لبنان، حيث شمل التوزيع الأطفال بشكل خاص.

- وفي ١٧ كانون الثاني ٢٠١٦ ساهمت لجنة فلسطيني سورية في لبنان بتوزيع بعض المساعدات الإغاثية العاجلة على نحو (٢٠) عائلة فلسطينية سورية مهجرة في مخيمات سهل البقاع، وشملت المساعدات توزيع (أغطية شتوية، و ٤٠ لتر مازوت، وحصص غذائية)، كما شمل التوزيع نحو (٣٠) عائلة في منطقة بر إلياس في البقاع الأوسط.

- وفي 23/كانون الثاني يناير/2016 شاركت لجنة فلسطيني سورية

في لبنان بتوزيع وقود التدفئة (المازوت) على نحو (٢٠٠) عائلة من فلسطينيي سورية المهجرين في مخيم الجليل في لبنان.

- وفي 24 كانون الثاني - يناير 2016 وتزامناً مع بدء المنخفض الجوي الذي سيطر على لبنان ومنطقة الشرق الأوسط نفذت لجنة فلسطينيي سورية في لبنان جولة تفقدية للاطلاع على أوضاع العائلات الفلسطينية السورية المهجرة في منطقة البقاع، التي يقطنها حوالي (950) عائلة، وبحسب القائمين، فقد قامت اللجنة بتركيب شادر لسقف منزل إحدى العائلات الفلسطينية السورية، وذلك لمنع تسرب مياه الأمطار إلى داخل المنزل، كما قدمت اللجنة مادة المازوت لبعض العائلات بهدف مساعدتها والتخفيف من أعبائها الاقتصادية.

- 3/ تشرين الثاني - نوفمبر / 2016 نفذت مجموعة من متطوعي معهد البرامج النسائية التابع للأونروا في مخيم عين الحلوة، وبالتنسيق مع لجنة فلسطينيي سورية في لبنان مشروع الحلاقة المجانية لطلاب مدرسة السموع، حيث شمل مشروع الحلاقة الذي استمر أربعة أيام طلاب المدرسة من الصف الأول حتى الصف الرابع.

- في الخامس عشر من تموز- يوليو 2016 أقامت لجنة فلسطينيي سورية في لبنان، تحت عنوان "بسمة العيد"، يوماً ترفيهياً لأطفال اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من سورية، والمقيمين في مخيم البص في منطقة صور جنوب لبنان، وذلك بغية زرع البسمة على وجوه الأطفال الذين يعانون من المآسي والآلام.

- وفي ٩ آب/ أغسطس ٢٠١٦، نظّم تجمع معلمي فلسطينيي سورية ولجنة فلسطينيي سورية في لبنان، برعاية صندوق رعاية الطالب "صراط" في صيدا جنوب لبنان، حفلاً تكريمياً للطلاب والطالبات الفلسطينيين السوريين الناجحين في الشهادات الأساسية والثانوية للمنهاج السوري واللبناني، وأقيم حفل مشابه رعته حركة فتح ولجنة متابعة المهجرين في مركز معروف سعد في مدينة صيدا.

- نفذت لجنة فلسطيني سورية في لبنان خلال شهر تشرين الأول وتشرين الثاني سلسلة دورات تدريبية مجانية في (التصميم الإعلاني ببرنامج الفوتوشوب) لـ ٤٠ لاجئاً فلسطينياً سورياً، بهدف تطوير مواهبهم وتنميتها.
- وفي سياق التثقيف الصحي لمواجهة ما يمكن أن يطرأ في المنزل أو البيئة المحيطة، قامت لجنة فلسطيني سورية في لبنان، بالتعاون مع المؤسسات الطبية العاملة خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠١٦، بتنفيذ العديد من دورات الإسعافات الأولية التي شملت دروساً في مبادئ الإسعاف الأولي، الاختناق، ضيق التنفس، الجروح والكسور، وبلغ عدد المشاركين في الدورة التي نظمتها اللجنة في مخيم البداوي، بالتعاون مع مركز العناية الطبي، نحو ٤٠ متدرباً من فلسطيني سورية المهجرين إلى لبنان، فيما استفادت ٣٠ امرأة من دورة شبيهة أقامتها اللجنة في منطقة البقاع بالتعاون مع جمعية الشفاء.
- على الصعيد الوطني شاركت اللجنة بمجموعة من الزيارات ضمن وفود العمل الأهلي الفلسطيني في لبنان للجنة الحوار الفلسطيني اللبناني، وللسفارات التركية واليابانية والنرويجية والكندية في سياق الحراك الرافض لتقليصات الأونروا.
- كما أقامت عدة فعاليات تشاركية في سياق إحياء المناسبات الوطنية، ففي يوم ١٠/أيار - مايو/ ٢٠١٤ وتحت رعاية الحملة الدولية للحفاظ على الهوية الفلسطينية «انتماء» أقامت لجنة فلسطيني سورية، ومنظمة ثابت لحق العودة مهرجاناً إنشادياً لمناسبة الذكرى ٦٦ لنكبة فلسطين في مخيم البداوي في قاعة جامع خليل الرحمن.
- وفي الذكرى الأربعين ليوم الأرض وتحت عنوان «لأجلك فلسطين» أحييت لجنة فلسطيني سورية في لبنان بالتعاون مع منظمة «ثابت» لحق العودة، ومؤسسة فلسطين للتراث «جذور» هذه الذكرى بمهرجانٍ

نظّمته في بلدية مدينة صيدا جنوبي لبنان، مساء يوم الأربعاء ٣٠ آذار/ مارس- ٢٠١٦ برعاية الحملة الدولية للحفاظ على الهوية الفلسطينية - انتماء.



لجنة فلسطينية سورية في لبنان

مؤسسة فلسطين للتراث "جذور"

منظمة ثابت لحق العودة

برعاية الحملة الدولية للحفاظ على الهوية الفلسطينية - انتماء
 وإحياءً للذكرى الأربعين ليوم الأرض
 منظمة ثابت لحق العودة ومؤسسة فلسطين للتراث "جذور"
 بالتعاون مع لجنة فلسطينية سورية في لبنان ينظمون مهرجان

لأجلك فلسطين

تتخلله فقرات فنية وتراثية
 وتكريم مجموعة مواهب فنية فلسطينية

المكان: صيدا - قاعة البلدية
 الزمان: الأربعاء 30 آذار 2016، الساعة 5:00 عصراً

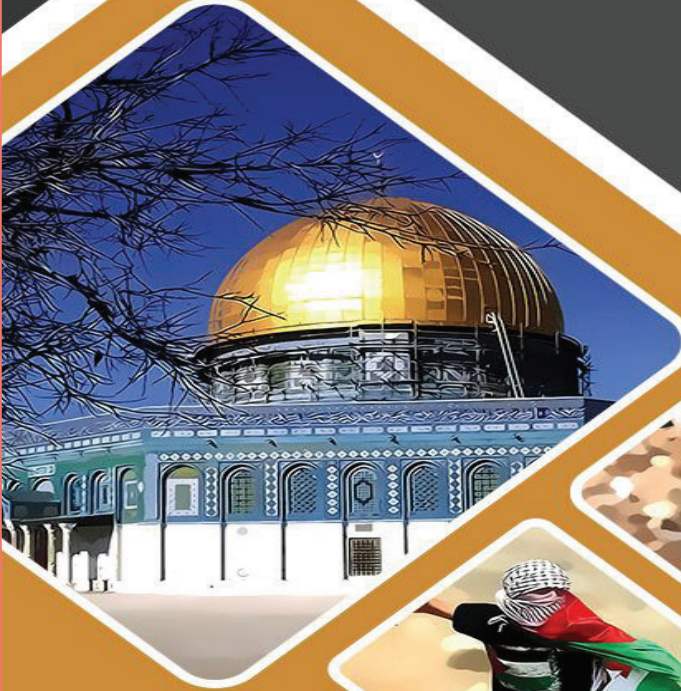
كما نظمت لجنة فلسطينية سورية في لبنان ودار العودة للدراسات والنشر سهرة فلسطينية بعنوان: «لعيون القدس» تضامناً مع انتفاضة القدس المباركة يوم الأربعاء ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٥.



تضامناً مع انتفاضة القدس المباركة
دار العودة للدراسات والنتشر
لجنة فلسطينية سورية في لبنان
تنظمان سهرة فلسطينية بعنوان:

لعميون القدس

المكان: مسرح بلدية صيدا
الزمان: الأربعاء 25 تشرين الثاني 2015،
الساعة الخامسة مساءً



وعلى المستوى الرياضي؛ شكلت اللجنة عدة فرق رياضية في مناطق توزع اللاجئين الكبرى (صيدا - بيروت - طرابلس - صور)، وأحرزت هذه الفرق العديد من الكؤوس الرياضية من خلال المباريات المتعددة التي لعبتها مع فرق محلية.



المراجع

«

1. موقع الأونروا <http://www.unrwa.org/ar/newsroom/press-releases>
2. موقع الأمن العام اللبناني على الشبكة العنكوتية. http://www.general-security.gov.lb/news_det.aspx?id=175
3. التقرير التوثيقي الصادر عن مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية النصف الثاني 2014 بعنوان "فلسطينيو سورية لا يزال الجرح ينزف" - بيان صادر عن بلدية برجا والقوى والأحزاب الوطنية - قضاء الشوف - لبنان. <http://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/2014situationreport2woundstillbleeding.pdf>
4. فلسطينيو سورية لا يزال الجرح ينزف - النصف الثاني 2014 <http://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/2014situationreport2woundstillbleeding.pdf>
5. الاستجابة لأزمة سورية الإقليمية - نداء طوارئ 2017 - الأونروا - مرجع سابق https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/syria_ea_2017_ara_final_lw.pdf
6. الجامعة الأمريكية في بيروت والأونروا تطلقان دراسة حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان 2015 <http://www.unrwa.org/ar/newsroom/press-releases>
7. تحديات الحصول على التعليم العالي - باسم سرحان | أيار 2011 <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1887>
8. فلسطينيو سورية يوميات دامية وصراخ غير مسموع - النصف الأول 2015 http://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/diary_of_abloody_and_screaming_inaudible.pdf
9. فلسطينيو سورية بين مرارة اللجوء وأمل العودة - تقرير توثيقي يرصد تطور الأحداث المتعلقة بفلسطينيي سورية خلال الفترة (كانون الثاني - يناير - ولغاية حزيران - يونيو 2014) <http://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/jantoju-2014situationreportc.pdf>
10. تقرير الحالة حول أوضاع فلسطينيي سورية شباط -2014 من إصدارات مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ومركز العودة الفلسطيني لندن، والجمعية التركية للتضامن مع الشعب الفلسطيني « فيدار » على الرابط: <http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/sitreport.pdf>



مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

اللجوء الفلسطيني السوري في لبنان

www.actionpal.org.uk

Phone: 00 44 20 8453 0919

Email: info@actionpal.org.uk

Address: 100H Crown House, North
Circular Road, Ealing NW10 7PN
L O N D O N U K